امكـــانية خصخصة قطـــــاع الكـــهرباء في العـــــــراق

The possibility of privatization of the electricity sector in Iraq

الباحث. عماد مظهر عبدالجبار حميد الدليمي أ. د علي احمد درج الدليمي

E-mail: alsharjeiemad@gmail.com E-mail: darajali83@yahoo.com

جامعة الانبار / كلية الادارة والإقتصاد / قسم الإقتصاد

تاريخ استلام البحث 21/ 11/ 2018 تاريخ قبول النشر 17 / 1/ 2019 تاريخ النشر 28 / 10 /2019

المستخلص

بدء تعاظم دور الحكومات في الحياة الإقتصادية بسبب تدخلها بالعديد من الأنشطة الإقتصادية ، إذ كانت الحكومات في الدول النامية والتي تنتهج النظام الإشتراكي كنظام سيادي ، فقد أصبحت الحكومات نتيجة تدخلها في المؤسسات والقطاعات الإقتصادية هي المهيمنة على الإقتصاد الوطني بشكل عام ، فقد كان العراق مثال على ذلك خلال فترة السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي فقد كانت الحكومة هي التي تضع يدها على جميع الثروات الإقتصادية للبلد واستأثرت بالسلطة لبناء الإقتصاد وفق ما يتناسب مع رؤيتها وسياساتها ، إذ أهمل القطاع الخاص أو تم تقويضه من الأنشطة الإقتصادية بسبب الرؤية السابقة له من قبل الحكومة على إنه قطاع أستغلالي لا يفضل الا المصلحة الشخصية له ، وبذلك أخذ القطاع الخاص بالعزلة من خلال منعه من الدخول بالعمليات الإنتاجية الصناعية والتجارية وتأميم مشاريعه الى القطاع العام . وبالتالي بدأت تظهر فجوة انعدام الثقة بين القطاع الخاص والدولة والتي إزدادت بعد الحروب في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي التي أدت الى تدمير البنى التحتية والمؤسسات العامة ، مما أدى عمل الحكومة العراقية الى السعي لتحويل ملكيتها للقطاع الخاص من خلال بيعها بالكامل أو كجزء منها . الا إن عمليات التحويل لم تكن بالشكل النزيه الذي يسمح للقطاع الخاص بممارسة دوره في الإقتصاد الوطني بسبب عمليات البيع لفئات معينة فقط . وبعد عام (2003) ومن خلال إنتهاء حقبة النظام الإشتراكي وبدء التحول لإقتصاد السوق الحر وإعطاء فرصة للقطاع الخاص بالدخول كقطاع مساهمة لعملية الأعمار والبناء وتنشيط الإقتصاد الا إن هذه الفرص كانت خجولة ومحدودة ايضاً . إذ لازالت المؤسسات والقطاعات الإقتصادية تحت إدارة القطاع العام لم تتحول ملكيتها للقطاع الخاص . كما تشكل هذه القطاعات أعباء مالية كبيرة تقع على كاهل الدولة بسبب كونها خاسرة ولا تقدم أي خدمات ذات جودة عالية للمستهلكين ولا تعمل على زيادة إنتاجها المحدود أو تطوير وسائل الإنتاج من خلال أستخدام الأجهزة التكنولوجية الحديثة ، إذ لازالت تستخدم الأجهزة القديمة وإستخدام الأيدي العاملة ذات الخبرات الفنية والإدارية الضعيفة ولذلك فقد تناولت الدراسة أمكانية خصخصة قطاع الكهرباء العراقي من خلال البحث عن المعوقات والإصلاحات اللازمة لإعادة تنشيطه والتي من ضمنها خصخصة القطاع ، كما تناولت تقدير الطلب على الطاقة الكهربائية للفترة (2004–2016) ولمعرفة أبرز المتغيرات التي تؤثر على الطاقة الكهربائية المطلوبة .

الكلمات المفتاحية : *خصخصة ، قطاع الكهرباء ، الاقتصاد العراقي*

Abstract

The role of the state in economic life started to grow as a result of its intervention in many economic activities. Governments of developing countries that adopt the socialist system became the sole dominant power on all economic activities as a result of

intervention in economic institutions. Iraq is an example of such countries. The government during the 1980s was controlling all the wealth of the country and monopolized the authority to build up the economy according to its own ideology. The private sector was ignored or ousted from economic activities because the state views it as an exploitive sector which cares for its interests only. This sector as a result was isolated by preventing it from participation in the productive, commercial, and industrial projects and the nationalization of its projects into the public sector. This created a gap of trust between the private sector and the state which grew larger after the wars of the 1980s and 1990s that caused the destruction of the country's infrastructure and public institutions. As a result, Iraqi state tried hard to turn these institutions to the private sector through complete or partial sale.
But this transition was not done with integrity to allow the private sector to exercise its role in the national economy because of sale to selected parties. When the socialist system ended after 2003 and a real transition into free market economy started the private sector was given the chance to enter in the process of building, reconstruction, and activating economy. But this chance was humble and restricted because economic institutions and sector were still controlled by the public sector. These sectors are also a big financial burden to the state because they were failing, providing low quality services to consumers, and lack attempts to increase their limited production or develop their means of production through technological upgrade. These sectors are still using old technology and low expertise manpower. This study, therefore, investigates the possibility of privatizing Iraqi electricity sector by figuring out the obstacles and reforms necessary to re-activate this sector, notably, privatization of this sector. The study tries also to estimate the demand for electricity for the period (2004-2016) to identify the most important variables affecting electricity demand.

Key words **:** *privatization , electricity sector , Iraqi Economy*

المقدمة.

أصبح موضوع الخصخصة أهم محور إقتصادي عالمي في الربع الأخير من القرن العشرين ، إذ أتجهت العديد من الدول المتقدمة والنامية الى فكرة التخلي عن القطاع العام أو التقليل من دوره للتخفيف من الأعباء المالية عن الموازين العامة للدول وتحويل جزء من هذه الأعباء الى القطاع الخاص ليحصل على مشاركة فعالة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية وأخذ دور مهم متوازن مع القطاع العام ، ولكون هذه الفكرة جاءت بعد دعوات سياسية وإقتصادية نابعة من قناعة وطنية من الجهات السياسية والإقتصادية أو موصى بها من قبل جهات خارجية للتحول من الأنظمة الإشتراكية التي تتميز بتدخلها الإقتصادي وسيطرتها على القطاعات الإنتاجية والتحكم بالموارد الطبيعية من دون أستغلالها بشكل أمثل الى التحول نحو نظام إقتصاد السوق الحر الذي أعطى للرأسمالية الإنتشار الواسع في العالم من خلال تطبيقه وأعتماده على مبدأ الحرية الإقتصادية في العمل للقطاعات الإنتاجية والمالية للدول الآخذة بتطبيق هذا النظام ، فضلاً عن تضاؤل الإتجاهات السياسية للنظام الإشتراكي بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي عام (1990) وتدهور معدلات التبادل التجاري وزيادة عجز الموازنة وموازين المدفوعات وتغير أسعار الصرف للدول التي كانت تتبنى السياسة الشمولية أو المركزية وسرعان ما بادرت هذه الدول بوضع سياسات إقتصادية وإصلاحية لمواجهة المشاكل الناتجة عن سياسات النظام الإشتراكي ومن أبرز هذه السياسات هي (الخصخصة) والتي تعتبر أحدى السياسات الإصلاحية العالمية ، إذ أصبحت الدول تواجه تزايد في الطلب على الموارد العامة مما أتاح الفرصة لظهور المنافسة كظاهرة عالمية تسعى للتنافس في تقديم السلع والخدمات وبأقل التكاليف ، وكان من نتائج ظهور المنافسة هو عزم الدول على التخلص أو التقليل من القطاعات الخاسرة من الأسواق المالية والإقتصادية وذلك لما تتطلبه سياسة الخصخصة لتحويل

ملكية هذه القطاعات الخاسرة عن طريق بيعها أو أعادة هيكلتها للشركات أو المستثمرين المحليين أو الأجانب لتخفيف الأعباء المالية والتقليل من الإنفاق الحكومي ، فضلاً عن مسايرة العالم والإنفتاح التجاري والإقتصادي وزيادة معدلات التنمية والتعزيز من مركز الدولة بين دول العالم ، إذ يثير الحديث عن الخصخصة العديد من الجدل وإنقسام الآراء بين المؤيدين والمعارضين لها من خلال النظريات والأفكار الإقتصادية التي ترى إن سبب التوجه نحو الخصخصة هو فشل القطاع العام عن تحقيق مستويات تنمية جيدة . وتدهور إقتصادات الدول من خلال المشاكل الهيكلية وزيادة الديون الخارجية وفوائدها مع صعوبة تسديدها ، إذ كان وراء ذلك فشل الدول بكافة قطاعاتها عن وضع الحلول لتنشيط إقتصادها وتحقيق التنمية المطلوبة في ظل كفاءة وإدارة متردية ، لذلك بدأت الآراء تتجه لصالح الخصخصة من خلال فتح المشاركة للقطاع الخاص بأخذ دور مهم في عملية التنمية لما له من أمكانيات وقدرات يمتلكها من زيادة الكفاءة للقطاعات التي يتم تحويلها لملكيته الخاصة ، وبالتالي يعمل القطاع الخاص على تحسين الخدمات وتحقيق الأرباح وزيادة الإستثمارات في الأنشطة الإقتصادية والتجارية مما يؤدي الى زيادة المنافسة بين الشركات التي تسعى الى تقديم سلع وخدمات ذات جودة عالية وتحقيق أرباح لها ، أما دور القطاع العام يكون محدوداً أو موجهاً لقطاعات معينة تسعى الدول منها تقديم خدمات إجتماعية لمواطنيها من خلال الأهتمام بالمصالح العامة والمحافظة على الأستقرار الأمني والإقتصادي ودعم قطاع الصحة والتعليم والقضاء لكون هذه القطاعات هي أساس عمل القطاع العام وليس أساس عمل القطاع الخاص ، بينما كانت الآراء المعارضة لها وجهه نظر أخرى من خلال تفسير مشكلات القطاع العام كسبب لتوجهه نحو الخصخصة بدلاً من قيام الحكومات بوضع حلول إصلاحية تعمل على تحسين القطاع العام والتخلص من مشاكله ، كما إن هناك تخوف من تطبيق سياسة الخصخصة لما لها آثار على حقوق العاملين والتقليل منهم كما إن هناك تخوف من مدى قدرة الشركات على مواجهه المشاكل الإقتصادية والإجتماعية وعلى جودة الخدمات المقدمة منها ، إذ طبقت الخصخصة في بعض الدول المتقدمة منها (بريطانيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ،فرنسا) ، ولاقت هذه السياسة نجاحاً على مستوى العديد من النشاطات الإقتصادية والتجارية وخفض الإنفاق الحكومي لهذه الدول وأصبح موجها لقطاعات أساسية ، وما يهم الباحث هو مدى تطبيق سياسة الخصخصة في الدول النامية ونجاحها في تخليص هذه الدول من مشاكلها الإقتصادية وتنشيط إقتصاداتها من خلال اعادة الهيكلة للمؤسسات الخاسرة وجعلها أكثر كفاءة انتاجاً وادارةً وقدرتها على المنافسة السوقية على المستوى المحلي والخارجي .

أهمية البحث

توضح الدراسة الى ان تأثير سياسة الخصخصة على إصلاح القطاعات العامة الخاسرة ومن ضمنها قطاع الكهرباء ، إذ ان قطاع الكهرباء من القطاعات الحيوية والذي تعتمد عليه جميع القطاعات والمؤسسات الحكومية والإقتصادية في تزويد الطاقة الكهربائية ، ومع أستمرار المعوقات الأمنية والإقتصادية وضعف الإصلاحات الحقيقية لإعادة أعمار قطاع الكهرباء في العراق ، فضلاً عن الفساد الإداري والمالي في ظل غياب الكفاءات والخبرات الفنية والإدارية والرقابة الحكومية والتي تعتبر من أبرز المعوقات التي أدت لفشل القطاع العام ، لذلك تم تسليط الضوء على سياسة الخصخصة بإعتبارها أداة إقتصادية تعمل على وضع الحلول الإصلاحية من خلال الخبرات والكفاءات التي تملكها في إدارة المؤسسات والقطاعات العامة والتي من ضمنها قطاع الكهرباء العراقي ، فضلاً عن التركيز على أهدافها الإيجابية ومخاطرها لسياسة الخصخصة بعد تحويل ملكية المشروعات العامة الى ملكية القطاع الخاص عن طريق بيعها أو إعطاء دور المشاركة في الإنتاج وتقديم السلع والخدمات .

مشكلة البحث

أعتمدت الدول النامية ومن بينها العراق في السنوات السابقة على القطاع العام في إدارة المؤسسات العامة ، وقد كان الغرض الأساسي للحكومة من سيطرة القطاع العام لهذه المؤسسات هو تغليب المصلحة الإجتماعية على المصلحة الإقتصادية للبلد، وفي ظل الحروب التي مر بها العراق لعام (1980، 1991) من القرن الماضي وعام (2003) أدت الى تضرر القطاعات العامة و ضعف أمكاناتها في تقديم الخدمات للمواطنين بشكل أفضل ، وما ان بدأت الحكومة العراقية بمحاولات وضع خطط إصلاحية لتنشيط المؤسسات العامة وإعادة قدرتها للإنتاج الا إنها محاولات فاشلة وغير مجدية ، إذ ازداد الإنفاق الحكومي على هذه المؤسسات ولكن من غير دراسة حقيقة تعمل على توجيه الإنفاق الحكومي نحو الطريق الصحيح . كما ان هذه المؤسسات أصبحت تعاني من المديونية وتراكمها وتعرضها للخسارة السنوية وبالتالي أصبحت تشكل أعباء ومعوقات مالية تقع على كاهل الحكومة ، ومن بين هذه المؤسسات الخاسرة هو قطاع الكهرباء العراقي والذي سيتم التطرق لمشاكلة ومعوقات اصلاح مع وضع الحلول المناسبة له .

فرضية البحث

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان تطبيق سياسة الخصخصة لقطاع الكهرباء في العراق يمكن ان تكون من التجارب الناجحة والمجدية اقتصادياً واجتماعياً ، وتعتبر الحل الإقتصادي لمواجهة المشاكل الإدارية والمالية التي سببها القطاع العام وإدارته للمؤسسات والمشروعات العامة .

هدف البحث

1- التطرق للخصخصة من حيث المفهوم والأهداف والدوافع والمخاطر .

2- التعمق في البحث عن واقع قطاع الكهرباء في العراق بعد عام (2003)

3- تقدير دالة الطلب على الطاقة الكهربائية في العراق للمدة (2004-2016)

منهج البحث

تم الإعتماد بالدرجة الأولى على المنهج الإستقرائي لتوضيح ماهي الخصخصة ومن خلال الأستفادة من الدراسات والمصادر السابقة التي تطرقت للخصخصة ، مع توضيح واقع قطاع الكهرباء في العراق وماهي أبرز المعوقات والإصلاحات الممكنة والتي من بينها الخصخصة ، ثم توصيف مشكلة الطلب على الطاقة الكهربائية وتحديد المؤشرات الإقتصادية والمالية في العراق المؤثرة بالطلب على الكهرباء للواقع قطاع الكهرباء ..

المحور الاول: الخصخصة (المفهوم، الاهداف، الدوافع، المخاطر)

اولاً: مفهوم الخصخصة

برز مصطلح الخصخصة في بريطانيا بإعتبارها أول دولة طبقت سياسه الخصخصة في قطاعاتها الإقتصادية وسرعان ما أنتشر هذا المفهوم في البلدان المتقدمة والنامية التي بدأت بتنفيذ أساليب مختلفة للخصخصة ، لذلك تعددت المفاهيم التي تدل على هذه الخصخصة بتعدد الأساليب والمستويات التي أستخدمتها تلك الدول . وعلى الرغم من إختلاف هذه المسميات في اللغة العربية الا ان التسمية المثلى أو المناسبة هي (الخصخصة) وعلى هذا الأساس سوف نستعمل في هذه الدراسة اصطلاح الخصخصة كونه اكثر قبولا بين الباحثين والمختصين .ولذلك سوف نستعرض عدد من التعريفات التي وردت تحت مفهوم الخصخصة ، إذ يرى بعض الكتاب والمفكرين بان (الخصخصة) (عبارة عن تحويل الأصول المملوكة للدولة الى أصول يديرها القطاع الخاص أو بيعها بالكامل لتصبح ضمن الملكيات الخاصة) (**النجار وآخرون ،2010: 23**) ومن خلال هذا التعريف يتضح ان هناك رغبة في تمكين القطاع الخاص على تملك المشاريع الإقتصادية كونه قطاع أكثر كفاءة وقادر على النهوض بهذه المؤسسات وتطويرها بشكل أفضل

عما كانت عليه في ظل التدخل الحكومي وسياساته الشمولية و بذل الجهد من أجل التقليل والحد من هذا التدخل من خلال أستخدام أساليب مختلفة للخصخصة ، وقد عرفها كتاب آخرون بأنها (عمل من أعمال السيادة الإقتصادية ومظهر من مظاهرها تختص بأجرائها السلطة التشريعية وحدها وهي عملية يراد منها نقل ملكية المشروعات العامة المملوكة للدولة كلها أو بعضها للملكية الخاصة) (**الزعارير،2004 :14**) ويلاحظ من هذا التعريف ان الخصخصة تخضع لقرارات وقوانين من السلطة التشريعية في تحديد مفهوم قانوني لهذه السياسة كبديل عن النظام العام ، كما عرف البنك الدولي الخصخصة (إنها زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة ملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تمتلكها) ، وقد عرفتها (منظمة الاونكتاد) على ان الخصخصة (جزء من عملية الإصلاحات الهيكلية للقطاع العام في البنيان الإقتصادي وتتضمن إعادة تحديد دور الدولة دون الأشارة الى إلغاء دور الدولة والتخلي عن الأنشطة التي لا يمكن للقطاع الخاص القيام بها على ان يستهدف هذا القطاع بوجه عام رفع الكفاءة الإقتصادية) (**المشاقبة ،2013 :29**)، كما قد عرفت من قبل إقتصاديين حين تناولوا مفهوم الخصخصة في أذهانهم ومعرفتها وطريقه توضيحها للناس . إذ عرفت الخصخصة على إنها (قطاع في الإقتصاد الوطني يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، وفيها يتم تخصيص الموارد الإنتاجية بواسطة قوى السوق أكثر مما هو بواسطة السلطات العامة)(**الكرعاوي ، 2018: 62**) ، وكما أشار اليها (سافاس هافس) على إنها (تخفيف دور القطاع العام وزيادة دور القطاع الخاص في ملكية وإدارة الأنشطة المختلفة . (**سافاس ،1989 : 85**) ، وفي تعريف (ستارت م بيتلر) إذ يقول (إنها عملية نقل الأصول أو الوظائف الحكومية الى القطاع الخاص)(**الربيعي ،2004 :122**) . وبالتالي نرى ان الخصخصة بشكل عام تعني إنسحاب أو إنحسار دور الدولة من إنتاج السلع والخدمات وتحويل المشاريع للقطاع الخاص ليكون هو المسؤول عن عملية الإنتاج ، وعلى الرغم من مميزاتها في تنشيط الإقتصاد القومي الا إنها فرضت من خلال تطور الواقع الإقتصادي والإجتماعي الحاصل في دول العالم في مواكبة النمو وكذلك فشل السياسات الإقتصادية في مجال التنمية للدول الآخذة بنظام الشمولية ، إذ نرى ان الإقتصاديين مختلفين في رؤية كل واحد منهم للخصخصة فمنهم يراها حسب ما عرفه إنها مجرد إعادة هيكلة القطاع العام وتحويله للأفراد ، بينما يرى آخرون بانها العمل على وفق آلية السوق دون الأخذ بنظر الإعتبار ان هذا التحول يسمح للقطاع الخاص ان يكون هو المسؤول عن النشاط الإقتصادي وحده . الا ان القصد من ذلك فسح المجال لهذا القطاع بالمشاركة مع القطاع العام في انتاج السلع والخدمات ، وهذا الأسلوب مستخدم في بعض الدول مثل روسيا الإتحادية والصين على عكس ما هو متعارف عليه بالولايات المتحدة الامريكية كون الخصخصة هي المسيطرة على الإقتصاد والتنمية ، لذلك ان الخصخصة تختلف حسب المفهوم من دولة الى أخرى فتحديد مفهومها يتم من خلال الاهداف التي تسعى اليها كل دولة سواء كانت متقدمة او نامية . وبذلك يمكن القول ان القطاع العام لا يستطيع العمل وحده في التنمية وذلك من الصعب تحمل الأعباء المالية لأعمار البنى التحتية والأهتمام بالإنفاق على الإستهلاك والإستثمار ورفع مستوى التوظيف للأفراد للتخفيف من حدة البطالة فكلها مشاكل عارضه الحدوث من خلال فشل السياسات الإقتصادية والإجتماعية في معالجة الأزمات العاصفة بالنشاط الإقتصادي سواء كانت في حالة التضخم أو في حاله الكساد ، ومن التعريفات السابقة يرى الباحث بأن مفهوم الخصخصة هو (مجموعة من الأجراءات القانونية والإقتصادية التي تعمل بها كل دولة في العمل على اعادة الاصلاح الإقتصادي للقطاعات التي تملكها من خلال مشاركة وتوسيع عمل القطاع الخاص في إصلاحها . ويمكن إيجاز أهم الملاحظات على التعريفات السابقة للخصخصة :

1- ان الخصخصة تعني منح دور أكبر للقطاع الخاص في النشاط الإقتصادي من خلال توسيع ملكيته، ويتم ذلك من خلال قيام الدولة بتقليص حجم القطاع العام (كلياً او جزيئاً) من حيث التعاقد كما ان ذلك لا يعني خروج القطاع العام من التزاماته وانما هو مجرد تخفيض من حصة الدولة نسبيا في القطاعات الإقتصادية .

2- ان الخصخصة تعمل على التوجه نحو الإقتصاد الرأسمالي (اقتصاد السوق) وترك الإقتصاد الإشتراكي سيما وان ذلك من الدوافع الايدولوجية في الدول المتبعة لنظام السوق من حيث تطبيق مبادئه وتنظيماته.

3- الخصخصة تعني التخلص من المشروعات العامة كونها مؤسسات خاسرة واحلال محلها شركات خاصة إنتاجية ناجحة ذات كفاءة عالية وتوجيه نشاط الدولة نحو الخدمات الاساسية ووضع الاولويات لأهداف البنية الاساسية لاسيما الامن والدفاع والقضاء و الضمان الاجتماعي.

4- الحد من التدخل الحكومي والهيمنة على إدارة المؤسسات والمشاريع الإقتصادية والعمل على إعطاء دور أفضل للإستثمار في إنتاج سلع وخدمات ذات جودة عالية وتقديمها للمستهلكين . أي تشجيع الشركات وأصحاب رؤوس الأموال الوطنية بقيامهم بإستثمارات في مختلف المجالات وذلك لضمان أفضل عائد يخدم المستهلك وضمان زيادة الإنتاج كماً ونوعاً وكذلك التواصل مع الأسواق العالمية .

5- التخفيف من الإنفاق الحكومي وتقليص حجم العجز المالي في الموازنة الحكومية من خلال زيادة نسبة إيرادات الدولة الناتجة عن بيع وحدات خاسرة تابعه للقطاع العام الى القطاع الخاص والتي تعتبر نزيفاً قومياً .

6- ان الهدف الأساسي للقطاع الخاص هو تحقيق الأرباح على العكس عما هو في القطاع العام إذ يكون نشاطه الإقتصادي هادف للخدمات الإجتماعية نابع من سياسات إقتصادية وإجتماعية داعية لهذا التدخل .

7- ان الخصخصة تحتاج الى تشريعات قانونيه من قبل السلطة التشريعية ودعوات سياسيه هادفة الى تنفيذ هذا النظام فضلاً عن توعية الأفراد من خلال الاعلام وبيان الدراسات القائمة عن الخصخصة .

8- سعي القطاع الخاص في تنمية المشاريع التي تملكها من الحكومة والعمل على أستدامتها وتحديثها وتحسين مستوى الاداء للخدمات المنتجة و العمل على تطوير الاسواق لغرض تسهيل ومساعده الخصخصة لتحقيق أهدافها التي تسعى إليها من خلال مصادر التمويل المالية السوقية .

9- تحقق الجودة والنوعية في تشغيل العمالة وتقسيم العمل وفق التخصص المطلوب للخبرات والمهارات الفنية والأستفادة من الشراكة مع المستثمر الأجنبي في تنشيط القطاعات الإقتصادية في مجالات التدريب والتأهيل الوظيفي والتقليل من البطالة ويكون هذا التوجه على ان الخصخصة ستحقق خطة تنمية مستقبلية .

10- تعمل الخصخصة على الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي وسوء استخدام الأموال العامة من خلال التزامها بتنفيذ الإصلاحات الإقتصادية بقطاعات الدولة .

ثانياً: أهداف الخصخصة

تعد الأهداف الأساسية للدولة هي القيام بعملية الخصخصة وتهيئة المناخ المناسب لغرض التحول الإقتصادي من نظام إشتراكي الى نظام إقتصاد السوق ،كما ان لكل دولة عدة أهداف تسعى إليها و تختلف عن بقية الدول الأخرى بحسب ما تمر به من ظروف إقتصادية وسياسية ، لذلك يلاحظ من خلال التجارب السابقة للبلدان المتقدمة والنامية تعدد أهدافها كما ان لها جوانب مشتركه مع بعضها البعض إذ تتمثل بما يأتي :

الأهداف الإقتصادية : تعكس هذه الأهداف أمكانية كفاءة الخصخصة على ما هو معهود بضعف كفاءة القطاع العام وتتمثل الاهداف الإقتصادية بما يأتي : **(الربيعي،2004 :318) (ماهر،2003 :32)(المشاقبة ،2013 :53)**

1- تخفيض الإنفاق الحكومي كأحد اهم المتطلبات الأساسية لهيكل الإقتصاد في المدى البعيد ، إذ ان أغلب البلدان النامية لديها عجز في ميزانها التجاري وميزان المدفوعات وزيادة الدين الخارجي لذلك تعمل على تقليل إنفاقها الحكومي وتفعيل الخصخصة لزيادة ايراداتها المالية وتخفيض عجزها أو التقليل من الديون الخارجية وإعطاء دور تنموي إقتصادي لعملية الخصخصة .

2- رفع معدلات مشاركة القطاع الخاص في المشروعات والمؤسسات العامة وذلك لتحقيق كفاءة إقتصادية عالية وأستخدام الموارد بشكل أفضل ، وتسهيل إرتباط الاسواق الدولية وجلب الإستثمارات وبالتالي تقليل من معدلات البطالة في الدولة .

3- إنتقال ملكية المشاريع العامة الى ملكية القطاع الخاص يؤدي الى التحرر من إحتكار هيمنة الدولة وإدارتها للمشروعات والشروع بالمنافسة للشركات الإستثمارية وإنفتاح الأسواق بعيداً عن التبعات السياسية العامة وتوفر فرصه حقيقة لملكية الشركات الخاصة في إعطائها الإنضباط المهني والإداري .

4- التخلص من فجوة الفساد الإداري والمالي والاجراءات الروتينية في المؤسسات العامة من خلال العمل بالخصخصة في القضاء على الجمود والروتين بالإعتماد على الكفاءات الإدارية .

5- العمل على تحرير الاسعار من الدعم الحكومي وإعطاء السلع والخدمات المنتجة قيمتها الحقيقية ورفع كفاءة الإنتاج المساهم في كبح جماح التضخم من خلال زيادة المعروض واحلال التوازن العام.

6- تفعيل دور رقابي مشرف على العمليات الإنتاجية والتوزيعية في المشاريع التي بحوزة القطاع الخاص والإستغناء عن رقابة الدولة من أجل النهوض بأداء افضل للمشروعات الإقتصادية في ظل شفافية هادفه في رفع مستويات التنمية والتطور التكنولوجي المعاصر للمنشآت الإنتاجية ذات هيكلية جديدة .

7- توفير مناخ إستثماري وتفعيل الشراكة الإقتصادية بين القطاع الخاص والعام والعمل على تنسيق الخطط التنموية لدى القطاعين وتوضيح الأهداف التي يسعيان اليهما والتوصل لقرارات إستثمارية مستقبلية ناجحة.

الأهداف المالية : أصبح القطاع العام مثقل بالمشاكل الإقتصادية والإجتماعية في الدول المتقدمة والنامية المتبعة لهذا النظام . فكانت الفكرة في منح دور أساسي للقطاع الخاص من خلال تحول الملكية العامة الى ملكية خاصة عن طريق بيع الشركات والمشروعات التي كانت بحوزة الدولة ، وهذا يؤدي الى التخلص من المؤسسات الخاسرة وتعويضها بالإيرادات المتحصلة من البيع أو الاستئجار ، إذ تمكن الحكومة من سداد العجز المالي وتقليص الإنفاق الحكومي لتمويل النفقات العامة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى دخول شركات محلية واجنبية مستثمرة في البلد المضيف يجنب الدولة الخسارة في الإنتاج ، كما إنها تحصل على إيرادات من الضرائب المفروضة على الشركات الخاصة العاملة في النشاط الإقتصادي ولذلك نستخلص أهم الاهداف المالية للخصخصة كأداة سياسية إقتصادية بما يأتي: **(عبوي،2007 :14)(اسماعيل والهايشة ،2011 :18)**

1- تحسين الوضع المالي للدولة من خلال التقليل من أعباء الموازنة العامة وزيادة الإيرادات من جراء بيع المشاريع العامة ومن الضرائب على أرباح الشركات الخاصة ، وتوجيه هذه الموارد في النهوض بمشروعات عامة أخرى تساعد في تنميتها وتطويرها مثال (التعليم ، الأمن ،القضاء ، الضمان الإجتماعي).

2- جذب رؤوس الأموال والشركات الإستثمارية سواء كانت محلية أو أجنبية تساهم في إنعاش السوق المالي وضمان تدفق العملات الأجنبية والمحلية للحد من زيادة تضخم الأسعار .

3- مساهمة القطاع الخاص في القضاء على البطالة المقنعة في المشاريع الإقتصادية والقطاعات العامة كونها غير منتجه ومؤثره على كفاءه الإنتاج فضلاً عن مساهمته في زيادة فرص العمل للأفراد من خلال زيادة الإستثمارات الجديدة وتطوير المشروعات القائمة .

4- تنمية المشاريع الإنتاجية وزيادة الإنتاج من السلع والخدمات ذات الجودة العالية والتي تنافس السلع المستوردة من الخارج فضلاً عن ضمان إعادة توزيع الدخول بين أفراد المجتمع وتحقيق العدالة الإجتماعية.

5- أستغلال وتوظيف الموارد المالية بشكل كفوء في استثمارات إقتصادية نافعه والعمل على تقليل هدر المال العام ، كذلك تخفيض التكاليف والأسعار ورفع مستوى التطور الإقتصادي والاجتماعي .

6- زيادة المنافسة التجارية بين الشركات الرأسمالية يؤدي الى رفع كفاءة وتطور الأسواق المالية وقدرتها على جذب إستثمارات خارجية تعزز من قدرة الدولة مالياً واقتصادياً .

7- تفعيل المدخرات المحلية للأفراد والتوعية بزيادتها من خلال فتح مجالات الإستثمار وإمتلاك الأسهم للمشاريع العامة تساهم في توسيع المشاركة التنافسية لدى الأفراد في تحقيق الأرباح لقاء خدماتهم المقدمة.

8- دعم ميزان المدفوعات للدولة والتقليل من الديون الخارجية من خلال إنتاج وتصدير السلع والخدمات.

9- تعمل الخصخصة على الحد من التضخم المصاحب لإرتفاع الاسعار وتقوية العملات المحلية ومركزها الدولي ورفع قيمتها الحقيقية مقارنة مع العملات الاجنبية الاخرى في أسواق سعر الصرف .

ثالثاً: دوافع الخصخصة

اصبح موضوع الانتقال الى الخصخصة محور أهتمام دولي في بداية القرن الواحد والعشرين وذلك بسبب الاحداث والظروف الإقتصادية والسياسية التي حدثت في أغلب الدول والضغوط الممارسة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين في توجيه إقتصادات البلدان نحو الخصخصة وتنشيط القطاع الخاص كون مديونيتها قد أزدادت ويتطلب إجراءات لغرض تخفيضها لذلك اخذت البلدان بالتوجه نحو نظام السوق الحر ، إذ ان البلدان النامية والفقيرة عملت على التخلص من المشاريع الخاسرة والمتعثرة والدول المتقدمة أخذت على زيادة التطور الإقتصادي ورفع معدلات التنمية فضلاً عن تحقيق الأرباح والتخلص من الأزمات الإقتصادية .التي كانت من أسباب فشل القطاع العام في معالجتها او إيجاد حلول لها ،الامر الذي ادى الى الأهتمام بموضوع الخصخصة كأسلوب ناجح في معالجه المشكلات وللخصخصة دوافع ومبررات تختلف من دولة الى أخرى بحسب الأهداف والتوجهات المتعددة لذلك نبين أهم الدوافع من خلال الآتي :

1- **الدافع الإقتصادي** : تشير الدلائل والمعطيات الإقتصادية على ان الدول الآخذة بنظام إقتصاد السوق والتي تعتمد على المنافسة التامة تزداد فيها كفاءة أنشطة المؤسسات الإقتصادية وتنتج سلع وخدمات بجودة عالية مع توفير فرص للعمل وكسر إحتكار المشروعات من قبل الحكومة . وعلى العكس ما هو موجود في الدول الإشتراكية المتبعة للنظام الشمولي في الإقتصاد تبين ان هذا النظام قد فشل في إعادة توزيع الدخول بين الافراد وتوظيف العاملين ، كذلك زيادة الاعباء المالية كالديون الخارجية وعجز الموازنة العامة وحدوث تدهور في العملة المحلية وزيادة الإستيراد وهذا ما حصل بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي عام (1990) إذ أتجهت الحكومات نحو سياسات وانظمة إقتصادية ساهمت في وضع الحلول المناسبة وإعادة الإستقرار الإقتصادي والتخلي عن السياسات السابقة ووضع أولويات ذات أهمية يمكن الإنفاق عليها دون الإنفاق على مجالات لا يعتبر وجودها مهماً ، لذلك نجد البلدان الآخذة بنظام السوق تعمل على التقليل من الهدر المالي وسداد المديونية وتنشيط الإنتاج المحلي وزيادة أمكانية الحكومة مالياً ، لذلك يعد الدافع الإقتصادي من أهم الدوافع للتحول من القطاع العام الى القطاع الخاص ، إذ تساعد الخصخصة على رفع معدلات التنمية الإقتصادية وذلك ما ظهرت علية تجارب البلدان المتقدمة منها بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وعلى مدى

فشل القطاع العام مع ضخامة حجمه الذي لم يستطع السير نحو تخطيط أستراتيجي للتنمية المستدامة لأسباب متعددة منها غياب التنسيق بين الوحدات داخل هذا القطاع وكذلك عدم التنسيق بينه وبين القطاع الخاص وكذلك ضعف القدرة لدى الحكومات على توسيع الإستثمارات ومواكبة التطور التكنولوجي الحديث والذي يتحتم عليها صعوبة منافسة القطاع الخاص المحلي والأجنبي في عمليات الإنتاج .**(ماهر،2003 :28)(الابرش ومرزوق،1999 :40)**

2- الدافع المالي :عانت أغلب الدول من الأعباء المالية وعجز الموازنة العامة في تمويل النفقات التي من الواجب على الحكومة تنفيذها . لذلك بدأت في محاولة التخفيف من الإنفاق العام والهدر بأقل ما يمكن ولا يتم التخلص من ذلك الا عن طريق تحويل ملكية المشاريع العامة الى ملكية شركات خاصة تقوم بإدارتها كدافع للتقليل من الإنفاق الحكومي وخفض الديون الخارجية وتحصيل الإيرادات المالية المساهمة في تحسين الوضع المالي للحكومة والتوجه نحو مشاريع انمائية تدعمها بشكل مباشر كونها تساهم في زيادة الرفاه العام **(المشاقبة،2013 :33)**

3- الدافع السياسي : ادى ظهور الخصخصة الى الإنتهاء من الشعارات السياسية وعدم أستخدام السياسيين لنفوذهم المركزي في الحكومة الذي كان في ظل القطاع العام حيث التعامل بالرشوة والمحسوبية فضلاً عن الدور الإحتكاري والتحكم بالممتلكات لصالح خدمة مصالح شخصية للفاسدين **(جمال،2007 :22)** ، لذلك ظهر دور القطاع الخاص كمساعد في تقويه مركز الدولة وتحرير القرارات الإدارية من التدخل الحكومي في المؤسسات المملوكة لصالح القطاع الخاص وهذا لا يعني التخلص من القطاع العام بشكل نهائي وإنما هو تقليل الهيمنة الحكومية على المؤسسات الإقتصادية وبروز الخصخصة في تنظيم هيكلية النشاط الإقتصادي وهذا يساعد في تعظيم دور الدولة السيادي في الداخل والخارج ،كما يمكن للدولة بالإحتفاظ بالسهم الذهبي في حق الأعتراض أو المحافظة على حقوق الأفراد من قرارات إدارة الشركات في منعها من التأثير السلبي على المصلحة العامة والأضرار بالممتلكات العامة **(قندح ،2003 :41)** .

4- الدافع الاجتماعي : قد تكون الخصخصة أحدى الوسائل المناسبة لتحقيق مبدأ الحرية الإقتصادية وزيادة ملكية الأفراد وايجاد الحوافز الشخصية وإندفاعها نحو الإبتكارات والإنتاج كما تعمل على ضبط مجالات العمل والتخصص فيه وعدم التلاعب الوظيفي والقضاء على الاهمال الوظيفي من خلال محاربة الفساد . وتقوم الخصخصة بتحسين مستويات المعيشة من خلال زيادة المشاريع الإنمائية وتشغيل القوى العاملة مما يساعد على زيادة الدخول للأفراد وتقليل التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع ، إذن يمكن ان تكون وسيلة في القضاء على المشكلات الإجتماعية كالفساد الإداري والمالي وتفشي الرشوة والمحسوبية وغيرها من المشاكل في أنظمة الدولة ، وان التحول الإقتصادي لملكية القطاع الخاص يتيح الحرية الإقتصادية في مزاولة النشاط الذي يرغب به الأفراد وتشجع الحافز الإنتاجي وتنظيم العمل بدقة وتجاوز المشاكل الإجتماعية التي يتسببها الفشل الإداري وعدم الالتزام بالقوانين ، وبالتالي ستؤدي الى التقليل من التكاليف وزيادة نسب الجودة وتحقيق الأرباح والأستخدام الامثل للموارد وتحقيق افضلية المنافسة على التدخل الحكومي وهذا ما يطلق عليه تحقيق أهداف إجتماعية أساسية بطرق رأسمالية تتمثل في المشاركة الفعالة للملكية الخاصة في الأسواق **(عبوي ،2007 :14)**

رابعاً: مخاطر الخصخصة

ان بروز فكرة جديدة في مجال الإقتصاد لابد ان تترك بعض الآثار الإيجابية والسلبية خصوصاً بعد ان دخلت الخصخصة حيز التطبيق في أغلب البلدان المتقدمة والنامية ،وسرعان ما أتضح من تطبيقها الجانب الإيجابي واتخاذ الأجراءات السياسية والإقتصادية في إدامتها ولغرض الاستفادة منها ومحاولة التقليل من الجوانب السلبية والمشكلات العرضية الحاصلة بعد تحول المؤسسات العامة الى الخاصة وبالتالي يمكن التخلص من مخاطرها بعد ان يتم تداركها

بطرق مدروسة ومن بعض مخاطر الخصخصة : **(بن اوانج ،2000 :31) (الابرش ومرزوق ،1999 :55) (الظاهر ،2004 :267)**

1- من الممكن بقاء الإحتكار وأستمراره بالمؤسسات العامة بعد تحويلها الى القطاع الخاص إذ يؤدي الى لأضرار بمصالح المستهلكين للسلع والخدمات عن طريق رفع أسعارها.

2- ان تطبيق الخصخصة في القطاعات الإقتصادية والأنتقال من القطاع العام الى الخاص وما يتبعها من إعادة الهيكلة وتحديد الأسعار و ظهور مشاكل إجتماعية منها التحول الوظيفي وإعادة تأهيله وتدريبه كما تحتاج فترة زمنية الى تبني هذه السياسة .

3- ان إتاحة المجال للإستثمار الأجنبي في داخل البلد له بعض الآثار السلبية حيث تحول الأصول المالية للخارج من خلال الحصول على نصيب من الدخل المحلي أو حاله تحول مقايضة الدين الخارجي بأصول مملوكة للقطاع العام يؤدي الى توسيع الهيمنة الإقتصادية للشركات الأجنبية المستثمرة في الإقتصاد المحلي وما لها من اضرار ملحقة بالبنية الإجتماعية والسياسية للمصالح الوطنية .

4- ان الأخذ بالخصخصة كوسيلة لحل المشاكل الإقتصادية وتنمية الملكية الخاصة يؤدي في بعض الاحيان الى تنامي المصلحة الخاصة وأستخدام أساليب غير نزيهة في الحصول على عقود التمليك كما يذكر ان طبيعة الإستثمارات الكبيرة تحتاج الى رؤوس أموال وهذا يدل على محدودية الإفراد ذوي الدخول العالية في السيطرة على المؤسسات العامة التي تؤثر على أستقرارها .

5- مدى أمكانية كفاءة المستثمرين في إدارة المشاريع العامة وسبل تطويرها ورفع إنتاجها من السلع والخدمات مع أمكانية توفير فرص عمل للأفراد بأجور ومرتبات تحقق لهم سبل العيش الكريم والرفاهية .

6- قد يؤدي بيع اصول المشروعات العامة الى القطاع الخاص الى تخلي الدولة عن القيام بسياسية دعم المواطنين بغية تخفيض الانفاق العام ،وهو ما يؤثر على المواطنين الاقل دخلا وبالتالي الابتعاد عن تقديم الخدمات الإجتماعية والتعليمية والصحية .

7- مدى جدية الخصخصة في تدريب وتأهيل العاملين بالقطاعات الإقتصادية التي سوف يتم تحويل ملكيتها.

8- ان سوء تطبيق سياسة الخصخصة يؤدي الى أستنزاف الثروات الوطنية من خلال الاستخدام غير الكفوء لها ، وهذا يؤثر على مصلحة الأجيال القادمة ، وذلك لان مصلحة القطاع الخاص تكمن في تحقيق الارباح على عكس القطاع العام وبالتالي يؤثر على عملية التنمية .

9- يؤدي تطبيق سياسة الخصخصة الى ظهور فئات محدودة من المجتمع تتمتع بدخول عالية تتحكم بمصالح عامة وهذا يؤدي الى زيادة التفاوت بين طبقات المجتمع من خلال سوء توزيع الدخل مما ينعكس سلباً على أستقرار الدولة من الجانب السياسي والإقتصادي والإجتماعي نتيجة إنقسام المجتمع الى طبقتين متناقضتين .

المحور الثاني : خصخصة قطاع الكهرباء في العراق

اولاً : واقع قطاع الكهرباء بعد عام (2003)

تعرض قطاع الكهرباء في العراق الى التدمير والتوقف التام من جراء الغزو الأمريكي عام (2003) وما تلتها من أحداث تخريبية بعد فقدان الأمن ، إذ تفاقمت أزمة إنقطاع التيار الكهربائي بشكل عام وأصبحت ذات تأثير سلبي خصوصاً ان جميع القطاعات الصناعية والتجارية وكذلك مؤسسات الدولة تعتمد على الطاقة الكهربائية ، وكذلك القطاع المنزلي للمواطنين وسرعان ما بدأ تشكيل الحكومة العراقية في عام (2005) بدأت محاولات إصلاح القطاع الكهربائي

بجهود ذاتية محدودة من قبل وزارة الكهرباء الا إنها لم تستطع من توليد الطاقة الكهربائية عبر محطات التوليد بالكميات التي تغطي الطلب على التيار الكهربائي وذلك لفشل مشاريع رفع إنتاج الطاقة الكهربائية التي أدت الى إنخفاض إستهلاك الفرد من الطاقة بمعدلات متدنية مقارنة بالدول المجاورة للعراق وإستمرار إنقطاع التيار الكهربائي بشكل كبير كان نتيجته توقف المشاريع الصناعية والخدمية وتعرضها للخسارة كذلك تعرض قطاع الكهرباء الى خسائر مادية مستمرة بسبب الهدر المالي لمشاريع توليد الطاقة وانشاء محطات لم تعمل على تزويد الشبكة الكهربائية بالطاقة اللازمة ، ومع إستمرار تزايد عدد سكان العراق وإنفتاح أسواقه على السلع المستوردة من الخارج وكذلك تغير العملة العراقية والإصدار النقدي الجديد بعد عام (2003)، إذ أستمر تزايد الطلب على الطاقة الكهربائية مع إستمرار عجز قطاع الكهرباء عن تلبية هذا الطلب بكميات قليلة من الطاقة الكهربائية **(مؤتمر الطاقة العربي ،2014: 11)** ، إذ عملت الحكومة على إستيراد الكهرباء من الدول المجاورة للعراق منها إيران وتركيا والتعاقد مع شركات أستثمارية اجنبية لغرض أنشاء محطات توليد جديدة في محاولة لسداد النقص الحاصل في الكهرباء الا ان هذه الكميات المستوردة من الطاقة الكهربائية لا تكفي لإستمرارية التيار الكهربائي لاسيما وإنها تعاني من الفاقد الكهربائي في خطوط النقل و خطوط التوزيع بنسب كبيرة وضعف الصيانة والخدمات الإدارية في كوادر الشركات العامة التابعة لوزارة الكهرباء والنقص الحاصل في تزويد المحطات بالوقود اللازم والفساد الإداري والمالي جعل قطاع الكهرباء في العراق متلكأ في تقديم خدماته على الرغم من مرور اكثر من (15) عاماً بعد غزو العراق **(وكالة الطاقة الدولية،2012: 86)**، ولازال يعاني من أزمة إنقطاع التيار الكهربائي وهذا يعد السبب الرئيسي في فشل سياسة الإصلاح الحكومي لقطاع الكهرباء ، بعد الوعود التي قطعتها في تحسين ورفع كفاءة القدرة التوليدية من الطاقة الكهربائية للعراق الا ان الأمر بعكس ذلك إذ تبين مقدار الإهمال الحكومي للكهرباء التي تعد المصدر أساسي في تشغيل المشاريع الصناعية والزراعية والتجارية وكذلك تعتبر حاجة ضرورية للقطاع المنزلي . ويتألف قطاع الكهرباء من (24) شركة عامة تابعة لوزارة الكهرباء العراقية مقسمة حسب النشاط الذي تقوم به سواء في توليد الطاقة او نقلها أو توزيعها . وتعمل الشركات بطاقة إنتاجية مستغلة بحوالي (80%) من أجمالي الطاقة الإنتاجية بمعدل متوسط للشركات ، إذ تعتبر القيمة الدفترية لرأس مال الشركات بقدر (6.4) ترليون دينار وهي قيمة تاريخية لا تعبر عن القيمة الحقيقية لرأسمال الشركات التي تكون أكبر إذا حصل تقييم لأصول الشركات وفقاً للقيمة الحالية للسوق ، ويعمل في الشركات حوالي (83) الف عامل يمثلون العدد الكافي لتشغيل الشركات . الا ان الحقيقة هذا العدد مبالغ به وهو يعد مؤشر لهدر رأس المال من خلال المشاكل الفنية والإدارية وإنخفاض إنتاجية العمال رغم وجودهم بعدد كبير .**(هيئة المستشارين ،2015: 38)**

جدول (1) كمية الطاقة الكهربائية المنتجة والمستوردة في العراق للمدة (2004-2016)

(ميغاواط)

السنة	الطاقة المنتجة (1)	الطاقة المستوردة (2)	المجموع الكلي للطاقة (3)	كمية الاستهلاك والضائعات (4)	صافي الكمية المباعة من الطاقة (5)
2004	3026	0	3026	623	2403
2005	2881	0	2881	920	1961
2006	3213	0	3213	1481	1732
2007	3328	0	3328	1808	1520
2008	3736	0	3736	1988	1748
2009	4606	0	4606	2021	2585

2010	4890	6722	11612	2818	8794
2011	5390	7233	12623	3540	9083
2012	4601	10170	14771	2111	12660
2013	5842	12201	18043	2558	15485
2014	6776	12250	19026	3602	15424
2015	6868	13104	19972	3975	15997
2016	8003	11964	19967	5335	14632

المصدر : وزارة الكهرباء العراقية ، النشرات السنوية لوحدة الإنتاج للمدة (2004-2016)

_ رجاء عبدالله عيسى السالم (2015) قياس الطلب على الطاقة في العراق للمدة (1995-2012) ، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية ، جامعة البصرة :ص 93

الجدول رقم (1) يبين كميات توليد الطاقة الكهربائية في عموم العراق بعد عام (2003) إذ بدأت كميات التوليد منخفضة لعدم تشغيل كل المحطات وذلك لكونها كانت متضررة من جراء الأعمال الحربية ، إذ بلغت كمية الطاقة الكهربائية المولدة في عام (2004) بمقدار (3026) ميغاواط ، فيما بلغت كمية الطاقة المباعة للمستهلكين لنفس العام بمقدار (2403) ميغاواط وهي تعتبر كمية قليلة لا تكفي لإدامة التيار الكهربائي وذلك بسبب فقدان كميات كبيرة من الطاقة بسبب الإستهلاك في محطات التوليد والطاقة الضائعة في خطوط النقل والتوزيع ، إذ أستمر توليد الطاقة بالإعتماد على المحطات المحدودة والسدود لغاية عام (2009) ، إذ قامت الحكومة بتوقيع إتفاقيات لإستيراد الطاقة الكهربائية في عام (2010) من الدول المجاورة وكذلك مع شركات توليد الطاقة عن طريق البوارج الموجودة في الخليج العربي وذلك بهدف زيادة توليد الطاقة وسد الطلب المتزايد على الطاقة لحين صيانة المحطات وأنشاء محطات جديدة ويلاحظ ان كميات توليد الطاقة المولدة من المحطات والمستوردة قد إزدادت بشكل مستمر على الرغم من إنخفاض كمية الطاقة المولدة من المحطات في عام (2012) بسبب النقص الحاصل في تزويد المحطات بالوقود وإنخفاض منسوب المياه في السدود أدى الى هذا الإنخفاض ومن ثم ازدادت الطاقة المولدة الى ان بلغت في عام (2016) بمقدار (19967) ميغاواط وبكمية مباعة من نفس العام بمقدار (14632) ميغاواط ، الا ان المعضلة تكمن في زيادة فقدان الطاقة الضائعة والمستهلكة مع كل زيادة من كميات الطاقة الكهربائية المولدة والمستوردة وهذا يشير الى فشل قطاع الكهرباء في صيانة الخطوط الناقلة والموزعة للطاقة وتردي الخدمات الإدارية والفنية مما يجعل قطاع الكهرباء من أهم القطاعات الخاسرة والمؤثرة على القطاعات الاخرى وسبب خسارتها ايضاً وعدم وجود حلول تعمل على تحسين هذا القطاع من قبل الحكومة وحتى الجهود المبذولة في السنوات الماضية لم تأتي بنتيجة إيجابية لرفع قدرة العراق على توليد الطاقة الكهربائية ومن دون الإعتماد على الإستيراد من الدول المجاورة ، وهو ما يتحتم علية عدم وجود خطط تنموية لقطاع الكهرباء يضمن من خلالها توجهات إصلاحية تعمل على تنمية قاعدة الموارد الأساسية التي يعتمد عليها قطاع الكهرباء من حيث الوقود كالغاز والنفط للمحطات والطاقة المائية والطاقة المتجددة بطريقة مستدامة بيئياً وذات قبول إجتماعي ، ونظراً للمشاكل التي يعاني منها العراق إذ لم يكن هناك أستغلال تام للموارد المائية والنفطية لتوليد الكهرباء لذلك لم يكن هناك تقدير للموارد آخذاً بالحسبان أحتياجات قطاع الكهرباء منها كما ان الموارد البشرية التي تعمل في قطاع الكهرباء هي ذات خبرات إدارية ومهنية ضعيفة تحتاج الى التدريب والتأهيل للعمل بكفاءة وقادرة على إيجاد حلول للمعوقات والمشاكل التي يعاني منها قطاع الكهرباء وتعمل على صيانة الاعطال في المحطات وكذلك الخطوط الكهربائية .

جدول (2) كمية الطاقة الكهربائية المولدة وكمية الطاقة الكهربائية المطلوبة للمدة (2004-2016)

(ميغاواط)

السنوات	الإنتاج المتحقق (1)	معدل التغير السنوي % (2)	الإنتاج المطلوب (3)	معدل التغير السنوي % (4)
2004	3026	_	5442	_
2005	2881	-4.8	6355	16.7
2006	3213	11.5	6438	1.3
2007	3328	3.5	6663	3.5
2008	3736	12.2	7111	6.7
2009	4606	23.2	7986	12.3
2010	4890	6	9025	13
2011	5390	10.2	10263	13.7
2012	4601	-14.6	10848	5.7
2013	5842	27	11449	5.5
2014	6776	16	12327	7.6
2015	6868	1.3	16110	30.6
2016	8003	16.5	16798	4.2

المصدر : وزارة الكهرباء ، النشرات السنوية لوحدة الإنتاج

_ العمود (2) و(4) من عمل الباحث

الجدول رقم (2) يوضح معدلات توليد الطاقة الكهربائية في العراق وعلى الرغم من وجود المعوقات الا إنها بدأت تتزايد منذ عام (2005) إذ كان معدل الإنتاج منخفض عن عام (2004) بمعدل تغير (4.8-%) وذلك بسبب عدم إجراء إصلاحات لمحطات التوليد بسبب الظروف الأمنية وكذلك فشل الجانب الإداري والفني المتعلق بصيانة ومتابعة تجهيز المحطات الكهربائية ، ومع بداية عام (2006) أخذت معدلات توليد الطاقة الكهربائية بالتزايد وبنسب متفاوتة حسب المقدرة التصميمية للمحطات الا إنها لم تكن كافية لسد الطلب الحاصل على الكهرباء ، إذ يلاحظ فرق كبير بين معدلات الإنتاج لكل سنة مع معدلات الإنتاج المطلوبة تحقيقها كما إزدادت معدلات الإنتاج المطلوبة سنوياً وبمعدلات تغير مختلفة وذلك لإستمرار الطلب على الكهرباء من خلال زيادة عدد السكان وكذلك النشاط الصناعي كونه معتمد على الطاقة الكهربائية لتشغيل المعامل والورش الصناعية وكذلك الحال بالنسبة للقطاع التجاري والقطاع الزراعي ، إذ أصبح قطاع الكهرباء لا يستطيع تجهيز الطاقة بشكل يغطي الطلب على الكهرباء وهذا مما جعل أغلب قطاعات الإنتاج خاسرة بسبب كون الإعتماد على طرق بديلة لتوليد الطاقة الكهربائية ومكلفة أدت الى خسائر مادية كبيرة للشركات الصناعية والتجارية العامة التي تمتلكها الدولة وهذا يعني ان قطاع الكهرباء وعلى الرغم من الإستثمارات وهدر

الأموال التي خصصت لإنشاء محطات كهربائية جديدة الا ان هذا القطاع لم يتطور بشكل أمثل بسبب عدم وجود إصلاحات حقيقية جادة من قبل الحكومة لغرض زيادة إنتاجية الكهرباء ، إذ كان قطاع الكهرباء بعد عام (2003) يفتقر الى وجود سياسة إصلاح حقيقية تعمل على تنمية القطاع إذ تم هدر مبالغ مادية كبيرة لزيادة القدرة التوليدية للكهرباء الا ان هذا الهدر لم يكن وفق طرق مدروسة حول تحديد أفضل الطرق لتحسين كفاءة القطاع ومستوى الأداء الفني كما كان هناك وجهات نظر سياسية حول إصلاحات قطاع الكهرباء وذلك من خلال عدم تشريع قانون إصلاح قطاع الكهرباء المقترح في عام (2010) الى غاية هذه اللحظة وذلك بسبب التوجهات السياسية والمخاوف التي من الممكن ان تحصل بعد إقرار قانون إصلاح قطاع الكهرباء من خلال إلغاء الدعم الحكومي عن أسعار الوقود للمحطات وكذلك التقليل من البطالة المقنعة التي يعاني منها قطاع الكهرباء ، وان إنتاجية العامل فيه منخفضة جدا مع مستوى الإنتاج الحاصل للكهرباء وهذا الأمر أصبح له ردة فعل من قبل الجهات السياسية عن تخفيض عدد العاملين في القطاع لا سيما وان العراق يعاني من أزمة بطالة تزيد عن (30%) من أجمالي السكان وبالتالي يسبب مشاكل أجتماعية وإقتصادية بسبب زيادة معدلات البطالة بشكل مستمر.

جدول (3) قيم الحمل الاقصى المتحققة والمطلوبة للمدة (2004-2016) **(ميغاواط)**

السنة	الحمل الاقصى المتحقق (1)	الحمل الاقصى المطلوب (2)
2004	5496	7372
2005	5389	8845
2006	4782	9339
2007	5028	9628
2008	5630	10490
2009	6830	11142
2010	6775	14013
2011	7065	15201
2012	8750	15370
2013	12075	17454
2014	12320	18653
2015	8948	15703
2016	9699	17750

المصدر : وزارة الكهرباء العراقية ، النشرات السنوية لوحدة الإنتاج

الجدول رقم (3) يشير الى قصور قطاع الكهرباء في تلبية الطلب الحاصل على الطاقة الكهربائية ، إذ ان كميات الحمل الأقصى التي وصلت لأعلى ذروتها لم تصل الى الكميات المطلوبة او المقدرة وهو ما يدل على فشل قدرة قطاع الكهرباء على زيادة الحمل الأقصى ، إذ يرجع السبب الى عدد المحطات التوليدية المحدودة وتعرض بعض منها الى التدمير جراء الأعمال الحربية بعد عام (2014) وهو ما أثر على إنخفاض الحمل في عامي (2015-2016) وكذلك عدم قدرة محطات النقل على إستيعاب كميات كهربائية كبيرة بسبب ضعف القدرة التصميمية للمحطات وكذلك تعرض الطاقة الى كميات الإستهلاك فيها وكذلك بالنسبة لمحطات توزيع الكهرباء وخطوطها ، إذ تعاني هذه المحطات من

ضعف الصيانة المستمرة وعدم أبدال خطوط التوزيع كون اغلب الفقد الكهربائي يحدث فيها وهو ما أثر سلباً على عدم زيادة الحمل الأقصى للقطاع وكذلك عدم زيادة الطاقة الكهربائية المولدة بشكل يلبي الطلب المتزايد على الكهرباء .

جدول رقم (4) شركات قطاع الكهرباء في العراق وموقفها المالي لعام (2015) **(مليار دينار)**

	اسم الشركة (1)	عدد العاملين في الشركات (2)	قيمة رأس مال الشركات (3)	الموقف المالي للشركات (4)	المبالغ المقترضة (5)
1	شركة انتاج الكهرباء في المنطقة الوسطى	7557	885	خاسرة	54
2	شركة انتاج الكهرباء في الفرات الاوسط	4678	492	خاسرة	62
3	شركة انتاج الكهرباء في البصرة	4205	917	خاسرة	39
4	شركة انتاج الكهرباء في الناصرية	2503	496.2	خاسرة	20
5	شركة نقل الطاقة الكهربائية في الفرات الاعلى	1885	485	خاسرة	25
6	شركة نقل الطاقة الكهربائية في الفرات الاوسط	1466	465.7	خاسرة	14
7	شركة نقل الطاقة الكهربائية للمنطقة الوسطى	3110	311.4	خاسرة	34.4
8	شركة نقل الطاقة الكهربائية للمنطقة الجنوبية	2566	132.6	خاسرة	28
9	شركة توزيع كهرباء الوسط	7557	885	خاسرة	54
10	شركة توزيع كهرباء الصدر	5651	156.3	خاسرة	3.5
12	شركة توزيع كهرباء الرصافة	4529	418	خاسرة	42
13	شركة توزيع كهرباء الكرخ	5808	615.2	خاسرة	76
14	شركة توزيع كهرباء الفرات الاوسط	6383	1.018	خاسرة	202
15	شركة توزيع كهرباء الجنوب	12169	1.5	خاسرة	0.8
16	مشاريع انتاج الطاقة الكهربائية	4375	30	خاسرة	42
17	مشاريع نقل الطاقة الكهربائية	3103	45	خاسرة	25
18	مشاريع الإنتاج الغازية	3112	11	خاسرة	51
19	فحص الورش والصيانة الفنية	835	28.9	خاسرة	0.02
20	التشغيل والتحكم	1020	8	خاسرة	28
21	التدريب والبحوث	468	31.7	خاسرة	17
	المجموع	82980	641700	خاسرة	81800

المصدر : هيئة المستشارين التابعة لرئاسة الوزراء العراقية ،2015:ص 38

الجدول رقم(4) يوضح ان جميع شركات قطاع الكهرباء لدى وزارة الكهرباء (24) شركة عامة (3) منها شركات قد تعذر جمع البيانات عنها من قبل الوزارة وذلك لتعرضها للأعمال الحربية التي حدثت بعد عام (2014) وهذه الشركات هي (شركة إنتاج الطاقة الكهربائية للمنطقة الشمالية ، شركة نقل الطاقة الكهربائية في المنطقة الشمالية ، شركة توزيع كهرباء الشمال) ، إذ تبين ان جميع شركات الكهرباء هي شركات خاسرة بحسب الموقف المالي لها وإنها

عملت على إقتراض مبالغ مالية من البنوك لغرض صرف رواتب العاملين ودفع تكاليف الصيانة وذلك كون الشركات تعاني من المشاكل والتي من ضمنها الأعداد الكبيرة للعاملين في كل شركة مشكلة البطالة المقنعة مما يجعل الشركات تحت ضغط مالي كبير لكون أغلب صرف الأموال على الرواتب والأجور مع ضعف قدرة هؤلاء العاملين على زيادة إنتاجيتهم بشكل مستمر وهو الأمر الذي يسبب تلكأ الشركات وعدم قدرتها على العمل وكذلك زيادة مديونية الشركات وعدم إستطاعتها تسديد ما بذمتها من مبالغ مالية للبنوك .

ثانياً: معوقات قطاع الكهرباء في العراق بعد عام (2003)

يعاني قطاع الكهرباء من عدة معوقات وآثار سلبية هي السبب الرئيسي في ضعف القدرة التوليدية للطاقة الكهربائية للبلد ، وزيادة معدلات انقطاع التيار الكهربائي وزيادة نسب الفاقد الكهربائي من الطاقة المولدة مما يؤدي الى فشل القطاع عن تقديم خدماته المسؤول عنها وهو ما يثير أزمة إجتماعية وإقتصادية على العراق بشكل مستمر إذا أستمرت هذه المعوقات من دون وضع سياسات إصلاح حقيقية ومن أبرز معوقات القطاع الكهربائي منها : **(شبكة الإقتصاديين العراقيين ،2017: 4) (صندوق النقد الدولي ،2015: 22-24)**

1- الإرتفاع السريع في الطلب على الطاقة الكهربائية مع تباطؤ نمو العرض وهو ما يشكل فجوة بين مقدار الطلب على الكهرباء وكمية الإنتاج منها وأخذت هذه الفجوة بالاتساع بشكل سريع بعد عام (2003) مع تغيير دخول موظفي الدولة نحو الزيادة بالرواتب وفتح المنافذ الحدودية للإستيراد والتصدير، إذ ارتفعت مشتريات الأجهزة الكهربائية بشكل كبير مما سبب زيادة في الضغط على الشبكة الوطنية ومع تزايد عدد السكان أخذت مرونة الطلب على الطاقة بالزيادة ايضاً سيما وإنها تعتبر في الدول النامية عالية ومع القدرة المحدودة لقطاع الكهرباء في توليد طاقة كهربائية كافية بسبب محدودية محطات التوليد وتضررها بعد الحرب ورغم المحاولات التي أتخذتها وزارة الكهرباء في توسعة العرض وحل مشكلة الكهرباء الا ان هذه المحاولات أتسمت بالفشل إذ أصبح قطاع الكهرباء لا يستطيع الوصول الى المستوى المطلوب من الطاقة الكهربائية التي تسد حاجة البلد.

2- عدم وجود خطط أستراتيجية تعمل على إصلاح قطاع الكهرباء ورفع قدرته وتحسين كفاءة الأداء . إذ تم وضع قطاع الكهرباء تحت السيطرة المركزية في عام (2004) بعد إستحداث وزارة الكهرباء إذ أصبح تمويل القطاع يفتقر الى وجود أي أستراتيجية متماسكة، إذ انفقت مبالغ مالية كبيرة من أجل زيادة قدرة الشبكة ولكن هذه الأموال المنفقة لم تكن تحت دراسة شاملة في تحديد أفضل الطرق في تحسين كفاءة القطاع ومعالجة ضعف الأداء وهو ما أثر على التخطيط وإقرار المشاريع وتنفيذها ، ومن الخطط التي قامت بها وزارة الكهرباء لزيادة القدرة الإنتاجية وتعتبر أول خطة وضعت في عام (2005) لزيادة الإنتاج بمقدار (3500) ميغاواط الى ان يبلغ (15000) ميغاواط في عام (2007) ، إذ كان من المخطط له ان يتجاوز الإنتاج الطلب الحاصل على الكهرباء في تلك السنوات وتحل مشكلة الكهرباء في العراق أي قبل (11) عاماً من منظور اليوم وكذلك أخفقت الوزارة في تنفيذ الخطة المركزية العشرية في عام (2006) والتي وعدت بها في تلبية الطلب بشكل كامل ولمدة (24) ساعة من التجهيز المستمر من الإنتاج المحلي للطاقة وعدم الحاجة للإستيراد من الدول المجاورة ولكن ما حصل عكس ذلك ، إذ انخفضت معدلات التجهيز بشكل كبير سيما وان العراق وقع على إتفاقيات إستيراد الطاقة من الدول المجاورة في عام (2010) ، إذ كان سبب الإخفاق في التخطيط لتحسين الكفاءة هو الفساد الإداري والمالي وضعف الرقابة من قبل الدولة أصبح هناك هدر كبير في الاموال من دون أنشاء مشاريع حقيقة على ارض الواقع.

3- إنخفاض القدرة التشغيلية لقطاع الكهرباء بسبب قلة الصيانة وعدم توفر المواد الاولية كالوقود والمواد الاحتياطية للأجهزة والمعدات لمحطات التوليد وهو ما يضعف من جاهزية هذه المحطات في قدرتها على توليد طاقة كهربائية

بكفاءة وبشكل مستمر ، الا ان كميات الإنتاج الفعلية لمحطات التوليد لا تصل الى نسبة (50%) من القدرة التصميمية لمحطات الإنتاج بسبب الظروف الأمنية وضعف تزويد المحطات بالوقود اللازم وهو بعكس ما موجود في الدول العربية ، إذ تصل نسبة إنتاج الطاقة الكهربائية الفعلية للمحطات ما بين (85%–90%) من القدرة التصميمية .

جدول رقم (5) مقارنة قطاع الكهرباء العراقي مع بعض قطاعات الكهرباء في الدول العربية

الدولة	الكفاءة الحرارية لمحطات التوليد % (1)	نسبة الطاقة المفقودة % (2)
العراق	19.9	40
الاردن	39.9	16.5
الجزائر	39	26
مصر	40.4	13.7
السودان	44.4	21
ليبيا	32	19

المصدر :(شبر،2013: 6)

الجدول (5) يبين ان الكفاءة الحرارية لمحطات التوليد لقطاع الكهرباء العراقي منخفضة جداً ، إذ بغلت (19.9%) مقارنة مع معدلات الكفاءة لمحطات التوليد في قطاعات الكهرباء للدول العربية وكذلك إرتفاع نسبة الطاقة المفقودة بنسبة (40%) وهي اعلى نسبة من بين جميع الدول العربية ، أي ان قطاع الكهرباء العراقي يعاني من مشكلة ضعف القدرة التشغيلية لمحطات الإنتاج ورداءة الصيانة .

4– زيادة الفقد الكهربائي للطاقة وذلك بسبب ضعف شبكات التوزيع ونقص الموارد الأولية لإنتاج الطاقة الكهربائية والإعتماد على الوقود السائل بدل من الوقود الغازي الذي يعتبر أفضل من ناحية القدرة التشغيلية للمحطات ، وتعتبر نسب الفقد الكهربائي بحدود (12%–14%) هي نسب مقبولة من بين مستويات الإنتاج للمحطات التي يرجع لقدم عمرها التشغيلي بحدود (30) عاما ، غير ان الفقد الكهربائي للطاقة في العراق هو أكبر من ذلك إذ تعاني شبكة التوزيع من مشاكل عديدة من ضمنها المسافات الجغرافية الواسعة التي تفصل بين محطات توزيع الطاقة والمستهلكين النهائيين ، إذ ان معظم إنتاج الطاقة الكهربائية يتم في المنطقة الجنوبية من العراق كذلك ضعف الصيانة وقلة الخدمات من الشركات . كما تعاني شبكات التوزيع من الإختناقات على مدى السنوات السابقة ، وذلك بسبب تركيز دور الإستثمارات والإصلاح الهيكلي والصيانة على مرحلة الإنتاج فقط من دون الأخذ بنظر الاعتبار ادامة شبكات التوزيع وصيانتها ، إذ لا تتحمل هذه الشبكات زيادة الطاقة الإنتاجية ، وذلك بسبب قلة الخبرة الإدارية والفنية وعدم وجود رقابة على أداء شركات توزيع الكهرباء وعدم متابعتها بإزالة التجاوزات العشوائية لخطوط التوزيع من بعض المستخدمين وعدم تشييد أبراج توزيع الطاقة للمناطق السكنية بسبب نقص الإمكانيات المالية والفنية رغم توفر أعداد كبيرة من العاملين فيها الا أنهم يفتقرون الى التدريب والتأهيل والخبرات الفنية والإدارية .

5– نظام الدعم والتعرفة الكهربائية يعاني من إنخفاض الإيرادات المالية للقطاع وذلك لكون التعرفة الكهربائية منخفضة ، إذ تبلغ تعرفة ادنى شريحة للإستهلاك الخفيف للكيلوواط/ساعة بمقدار (10) دينار ، كما تتصاعد التعرفة بحسب هيكل التسعير للشرائح المستهلكين لتبلغ (50) دينار للكيلوواط /ساعة بالنسبة لأكبر إستهلاك ، وبالتالي يعكس هيكل

الاسعار الإيرادات المنخفضة التي لا تسد تكاليف الإنتاج إذ يصنف العراق من بين أرخص البلدان العربية من حيث أسعار الكهرباء لكافة شرائح الإستهلاك، كما ان تكاليف الكهرباء أخذت بالارتفاع منذ عام (2011) إذ ارتفعت التكلفة الإجمالية وتكلفة الوحدة على التوالي من (3.5) تريليون دينار الى ان بلغت (7) تريليون دينار للكيلوواط /ساعة ومن (73) دينار الى ان بلغت (122) دينار للكيلوواط/ساعة في عام (2013)، وتمثل هذه التكاليف نفقات الإنتاج والتوزيع والنقل ورواتب الموظفين ومشتريات الوقود للمحطات وكذلك الصيانة وخدمات الإستثمار ، إذ تختلف التكاليف بحسب نوع التوليد (غاز ، ديزل ، الطاقة الكهرومائية) وكذلك المواد المستخدمة كمدخلات في عملية إنتاج الطاقة الكهربائية وتمثل النسبة الأكبر من التكاليف بينما تكون التكاليف لمرحلة التوزيع والنقل وأجور العاملين هي النسبة الأكبر من المصروفات التشغيلية ، سيما وان العراق يستورد (16%) من الكهرباء من خلال شبكات الربط مع إيران ، ولذلك فأن حجم الدعم الحكومي الكبير والذي يمثل (8%) من أجمالي نفقات الموازنة العامة و (3.4%) من الناتج المحلي الإجمالي ، إذ أخذ بالتزايد من جراء تخفيض أسعار الوقود لمحطات الإنتاج وكذلك تقديم الدعم لمختلف شرائح الإستهلاك كالقطاع المنزلي والحكومي فضلا عن الدعم الموجه لقطاع الصناعة والزراعة والذي نسبته (15%_ 20%) من أجمالي الدعم الحكومي ، الا ان الدعم الحكومي قد تراجع بالنسبة للقطاع السكني مع زيادة الدعم للقطاع الحكومي فقط خلال فترة (2014_2016) ، وذلك بسبب الأحداث العسكرية التي شهدها العراق لسد النفقات العسكرية والحكومية.

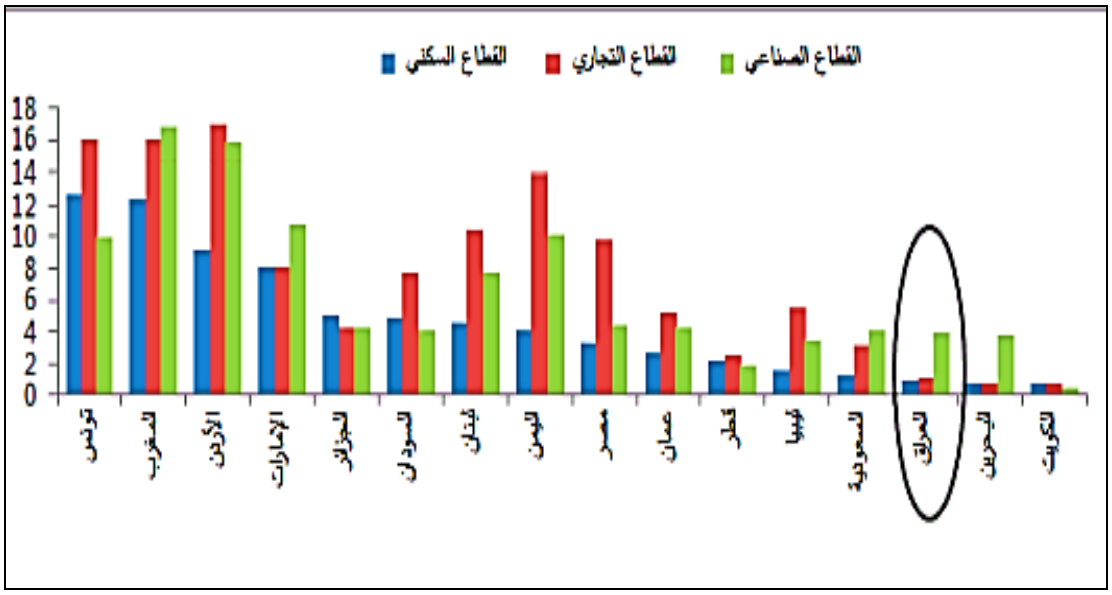

الشكل (1): أسعار الكهرباء بين بعض الاقطار العربية (كيلو واط/ساعة) بالدولار الامريكي

المصدر : من عمل الباحث بالإعتماد على تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2015: ص23

الشكل البياني رقم (1) مقارنة أسعار الكهرباء للقطاع السكني احتسبت على أساس متوسط الاستهلاك الشهري (500) كيلوواط .ساعة ،وأسعار القطاع التجاري على أساس (1500) كيلوواط .ساعة ، أما القطاع الصناعي على أساس (30) الف كيلوواط ساعة ، إذ تبين ان أسعار الكهرباء بالعراق هي أرخص من نظيراتها في الدول العربية وهذا يعود الى هيكل الأسعار للتعرفة الكهربائية في العراق والذي يفرض تسعيره ثابتة لكل شرائح المستهلكين النهائيين وهذا يؤدي الى زيادة التكاليف والخسائر المالية لقطاع الكهرباء .

6- يعاني قطاع الكهرباء من مشاكل مالية وإدارية بسبب عدم تسديد المستهلكين النهائيين فواتير الكهرباء فضلاً عن التهرب من التسديد وإرتكاب المخالفات القانونية ، وهو ما يؤثر على إستمرارية التيار الكهربائي وتعرضه لانقطاعات مستمرة وهو ما يدفع المستهلكين بالاعتماد على وسائل بديلة لإستمرارية التيار مثل المولدات ، كما ان بعض المؤسسات الحكومية تتأخر في تسديد الفواتير الكهربائية ويعود سبب تأخير تسديد الفواتير من قبل المستهلكين الى ضعف الرقابة الحكومية على شركات الكهرباء ، كما ان عدم وجود دعم مالي لقطاع الكهرباء لإعادة إصلاحه ، إذ تقدر تكاليف الدعم الحكومي السنوي لقطاع الكهرباء بمقدار (10) تريليون دينار غير ان التحويلات المالية الحالية من قبل وزارة المالية أقل من (500) مليار دينار وهذه المبالغ لا تكفي لتغطية تكاليف قطاع الكهرباء وبالتالي يتطلب على الوزارة الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية كما تعمل على تأجيل المصاريف التشغيلية ، فضلاً عن التوقعات بإرتفاع تكاليف إعادة إصلاح قطاع الكهرباء وتوسعته لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء على مدار السنوات القادمة إذ تقدر هذه التكاليف بحوالي (25) مليار دولار ، فضلاً عن الفساد الإداري وما يخلفه من معوقات تسبب في تأخير أنجاز المشاريع وزيادة البطالة المقنعة .

ثالثاً: إصلاح قطاع الكهرباء في العراق بعد عام (2003)

يعتبر قطاع الكهرباء من القطاعات المهمة في العراق وقد تعرض للعديد من المعوقات التي أثرت على كفاءته وجودة خدماته وتعرضه للخسائر المادية سنوياً ، إذ أصبح يشكل معضلة لدى الحكومة خلال السنوات السابقة سيما وانها أخذت بتطبيق خطط اصلاحية لقطاع الكهرباء لكنها لم تنجح في تنشيطه ، وما ان حدثت الأعمال العسكرية في العراق في فترة (2014_2017) التي أدت الى زيادة الانفاق العسكري وزيادة عجز الموازنة العامة ، إذ قدم العراق للإقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير بقيمة (1.2) مليار دولار وفق الشروط والاتفاقيات التي يضعها البنك الدولي والتي من ضمنها تقديم خطط إصلاحية لكافة المؤسسات والقطاعات العامة في العراق وتقييمها من أجل اعادة الهيكلة وتحسين كفاءتها وضمان تقديم خدماتها بجودة عالية ومن ضمن الخطط الإصلاحية التي وضعها البنك الدولي هي خطة إصلاح قطاع الكهرباء مع ضرورة تطبيقها من قبل الحكومة ، فضلاً عن الاتفاقيات التي أجرتها الحكومة مع صندوق النقد الدولي لتقديم الدعم المالي السريع وكذلك تقديم الإستشارات من خبراءه المختصين من أجل مساعدتها على تنفيذ إطار إقتصاد كلي متماسك ومن الخطط الإصلاحية المقدمة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين لإصلاح قطاع الكهرباء في العراق منها: (**البنك الدولي ،2015 : 32-40**) (**معهد بروكنجز الدوحة ،2015 :6**) (**المنتدى الإقتصادي والاصلاحي ،2017: 7**)

1- توسيع دور الإستثمارات في قطاع الكهرباء سواء على مستوى الشركات المحلية او الأجنبية فمنذ السنوات السابقة والعراق يعاني من النقص الكبير في إحتياجاته من الكهرباء ، وبهذا يتطلب جهد أكبر وبشكل مستدام لتوفير الكهرباء وهو ما يولد ضغط كبيير على قطاع الإنتاج والنقل والتوزيع بسبب عدم قدرتها على إستيعاب الزيادة في كميات الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية . لذلك تسعى الحكومة الى تفعيل دور الخصخصة إدراكاً منها على قدرتها بحل مشكلة الكهرباء وتنشيط القطاع من خلال إعادة الهيكلة لقطاعاته وتحويل ملكيتها من خلال بيع أصولها للشركات او المستثمرين ، ومن ضمن توصيات البنك الدولي لإصلاح قطاع الكهرباء هي بتحديد قطاع التوزيع كنقطة الانطلاق نحو الإصلاح من خلال تعاقد مع شركة او شركات إستثمارية ، وذلك بسبب أثره السلبي من خلال زيادة نسب الفقد الكهربائي في شبكاته وكذلك الإستدامة المالية التي تؤدي الى خسارة قطاع الكهرباء . وسرعان ما أتخذت الحكومة بتطبيق سياسة الخصخصة في العراق ، إذ واجهت بالرفض من قبل الجهات السياسية وكذلك في المحافظات العراقية بسبب الظروف الإقتصادية والإجتماعية التي أثارت مخاوف الطبقات الفقيرة من إلغاء الدعم الحكومي لها وأدراكهم

بسياسة الخصخصة بأنها سياسة غير مجدية ، الا ان الأثر الإيجابي لسياسة الخصخصة واضح من خلال تنشيط القطاعات الخاسرة وتقديم خدمات بشكل افضل وتحسين الاداء وكذلك خفض عجز الموازنة وزيادة الايرادات واستغلال الموارد المتاحة بشكل أفضل ثم تعمل الخصخصة على رفع معدلات التنمية ، أما الاثر الاجتماعي للخصخصة فيتبين من خلال تقديم خدمات بجودة عالية للمستهلكين الذين حرموا في السنوات السابقة من هذه الخدمات وتوسيع نطاقها من أجل تحقيق الأرباح والتزام الشركات بتوفير فرص عمل وفق التخصصات والالتزام بدفع الرواتب والاجور للموظفين.

2- وضع الحلول التقنية لمعالجة المشاكل التي تواجه قطاع الإنتاج والتوزيع فمشاكل قطاع الإنتاج تكمن بسوء تزويد المحطات بالوقود اللازم من جراء عدم الإستثمار في بنية النفط والغاز وقلة المواد الإحتياطية لصيانة المحطات وكذلك ضعف الإستثمارات في قطاع الإنتاج فضلاً عن عدم الاهتمام لموارد الطاقة المتجددة (الرياح، المياه ،الطاقة الشمسية) ، أما مشاكل قطاع التوزيع فهي مرتبطة بسوء الشبكات ورداءتها نظرا لكونها قديمة التأسيس كما تعد أجهزة العدادات والمقاييس المستخدمة هي اجهزة غير موثوق بها فضلاً عن ضعف الصيانة لخطوط التوزيع والشبكات ، لذلك لابد من إعادة هيكلة قطاع التوزيع والإنتاج وفق متطلبات الإصلاح لحل مشاكلهما من خلال أستخدام الموارد بشكل أمثل وتدريب العاملين لزيادة قدرتهم على صيانة المحطات والشبكات وأستخدام أجهزة عدادات ومقاييس حديثة وذات كفاءة أفضل من الأجهزة القديمة المستخدمة ، كما يتطلب وجود رقابة على الأستخدام المالي للشركات وعلى الأداء وذلك من اجل التقليل من الخسائر المالية ودعم الإستثمار في مجال الطاقة المتجددة والتي تعتبر من الطرق الحديثة في العالم لاستخدام الطاقة الكهربائية.

3- إعادة هيكلة قطاع الكهرباء من خلال إلغاء وزارة الكهرباء وأنشاء وزارة الطاقة التي تكون مسؤولة عن قطاع الكهرباء والنفط ، وأنشاء هيئة مستقلة لتنظيم قطاع الكهرباء تكون مسؤولة عن قطاعات الإنتاج والنقل والتوزيع والأشراف عليها من خلال تنظيم القوانين الإدارية وتحديد أسعار التعرفة ووضع المواصفات الفنية ورقابتها للشركات بمدى التزامها بالمعايير الصحية والأمان للحد من التلوث وحماية العاملين فيها ، فضلاً عن فصل القطاع الى (3) مراحل وهي الإنتاج والنقل والتوزيع . إذ تكون كل مرحلة مستقلة عن الأخرى ولا ترتبط بها إدارياً وأنشاء شركة توليد وطنية تكون أصولها المملوكة مقسمة بين الحكومة والمستثمرين وطرح أسهمها للتداول في البورصة كما يتم طرح عقود أمتياز للشركات المستثمرة في قطاع الإنتاج وذلك من أجل فتح المجال للمنافسة بين المستثمرين وضمان جودة الخدمات المقدمة ، فضلاً عن تأسيس شركة نقل الطاقة الكهربائية تكون مملوكة للحكومة وتعمل على تغطية تكاليفها من خلال رسوم الجباية وبيع الطاقة الكهربائية بسعر الجملة المحدد من قبل هيئة تنظيم قطاع الكهرباء المستحدثة لشركات التوزيع ، كما يتم طرح بعض شركات التوزيع للبيع وتحويل ملكيتها للشركات الإستثمارية فضلاً عن تأسيس شركات توزيع تكون ملكيتها بين الحكومة والشركات وذلك لضمان العمل الرقابي من قبل الحكومة للشركات ، كما يتم نقل العمالة الفائضة الموجودة في الوزارة والشركات الى الشركات والهيئة المستحدثة ، وتعمل على توفير فرص عمل أخرى فضلاً عن انشاء ورش تدريبية وتعليمية لكوادر الشركات سنوياً وطلاب الجامعات والمعاهد لاكتساب الخبرات وتهيئتهم للعمل وفق اختصاصاتهم وتشكيل كوادر يقع على عاتقها مسؤولية جباية فواتير الكهرباء ورفع التجاوزات العشوائية الحاصلة في الشبكات الوطنية كما تعمل الشركات المستحدثة على الالتزام بدفع رواتب واجور العاملين فيها وتقديمها المكافآت وفق قوانين الضمان الاجتماعي ، كما يتم تخصيص ميزانية لشركات الكهرباء الحكومية تعكس التكلفة الحقيقية الاجمالية لها فضلا عن قيام الحكومة بعقد اتفاقيات تسوية بين وزارة الكهرباء والوزارات الاخرى من اجل تسديد ديونها.

4- إصلاح نظام الدعم والتعرفة الكهربائية من خلال رفع هيكل التسعير ليصبح أكثر تصاعدياً واستحداث فئات إستهلاك جديدة للمستهلكين النهائيين من الإستهلاك المرتفع ويساعد هذا الإصلاح الى الحد من الآثار الإجتماعية على شرائح السكان الفقيرة ذات الدخل المنخفض ، إذ سيكون التأثير في أضيق الحدود للشرائح الأقل استهلاكاً كما سيتم زيادة التعرفة على القطاع الحكومي ، إذ قدمت وزارة الكهرباء نموذج جديداً للتعرفة الكهربائية الا انه واجه بالرفض من قبل الجهات السياسية مما أدى الى ردود أفعال عديدة ترفض هذا الإصلاح في عام (2015) ، وعلى الرغم من كون الهيكل الجديد اقرب الى الواقع الذي يجمع بين تحسين الاداء والإمتثال في دفع فواتير الكهرباء .

جدول رقم (6) مقارنة هيكل التعرفة القديم والجديد في العراق

الهيكل القديم		الهيكل الجديد	
شريحة الاستهلاك	(دينار /كيلوواط ساعة)	شريحة الاستهلاك	(دينار/كيلوواط ساعة)
	_ القطاع السكني		_ القطاع السكني
1- 1000	10	1- 500	10
1001- 2000	20	501- 1000	10
2001- 4000	30	1001- 1500	20
4000-	50	1501- 2000	40
		2001- 3000	80
		3001- 4000	120
		4001_	200
	_القطاع الصناعي		_ القطاع الصناعي
1- 1000	10	0.4 (كيلو فولت)	100
1001-2000	20	11 (كيلو فولت)	100
2001-4000	30	33 (كيلو فولت)	100
4000-	50	132 (كيلو فولت)	100
	_ القطاع التجاري		_ القطاع التجاري
1- 1000	10	1-1000	100
1001- 2000	20	1001- 2000	125
2001- 4000	30	2001- 3000	150
4000-	50	3000- 4000	200
		4000-	225
	_ القطاع الحكومي		_ القطاع الحكومي
1- 1000	10	1- 5000	125
1001- 2000	20	5001- 10000	150
2001- 4000	30	10001- 20000	175
4000-	50	20001- 40000	200
		40001-	225
	_ القطاع الزراعي		_ القطاع الزراعي
1- 1000	10	شريحة موحدة	100
1001- 2000	20		
2001- 4000	30		
4000-	50		

المصدر : صندوق النقد الدولي ،التقرير لسنة 2015:ص 26

الجدول رقم (6) يبين ان هيكل التعرفة القديم لشرائح الإستهلاك على وفق التسعير الثابت ومن دون تغييره يؤدي الى زيادة الدعم الحكومي بمقدار (18) تريليون دينار وبنسبة (5%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام (2020) وتدرك الحكومة ان هذا الدعم غير قابل للإستمرار، إذ يعرضها للعجز المالي كما يعمل على توقف الإستثمارات في قطاع الكهرباء وبالتالي لا يسمح بتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء وعلى صعيد الهيكل الجديد المقترح فمن المتوقع ان يحقق وفورات من الدعم السنوي بمقدار (5–7) تريليون دينار ، إذ سترتفع تعرفة الحد الأقصى للإستهلاك لشريحة القطاع السكني بمقدار (200) دينار/كيلوواط ساعة كما ستبلغ تعرفة الحد الإقصى للقطاعين الحكومي والتجاري (225) دينار/كيلوواط ساعة ، فضلاً عن تحديد تعرفة موحدة للقطاع الزراعي والصناعي كدعم للإنتاج الوطني وعلى وفق هذا الهيكل الجديد فأن قطاع الكهرباء سيحقق إيرادات مالية متزايدة سنوياً مع الحد من تخفيض الدعم الحكومي ، إذ يرتكز الجانب الأكبر من الإستهلاك في الشرائح العليا من القطاع السكني والحكومي ذات التعرفة العليا وهو ما يؤدي الى زيادة الإيرادات مع نمو كل شرائح الإستهلاك بنفس المعدل وعلى أفتراض ثبات تكاليف وحدة الإنتاج ، اما على صعيد الدعم الحكومي للشرائح الأقل استهلاكاً للكهرباء وذات الدخل المحدود إذ تصل إعانات الدعم الحكومي لها بنسبة (94%) على أساس الإستهلاك

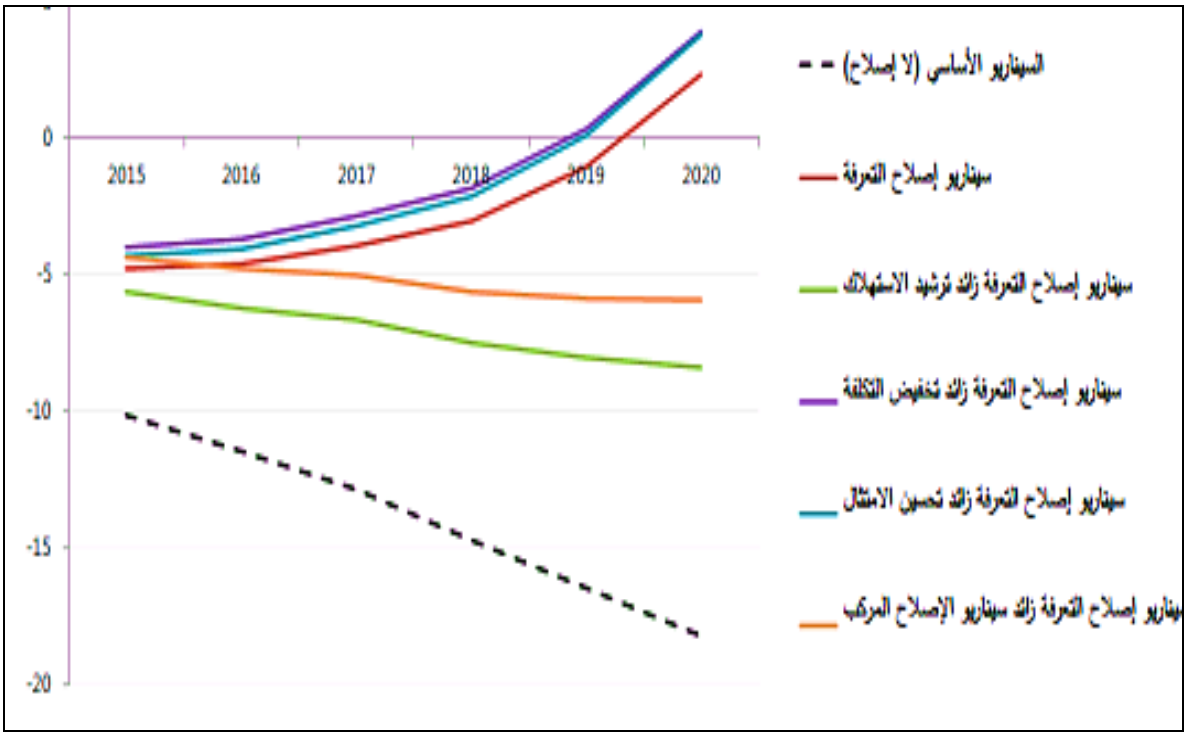

الشكل البياني رقم (2) تقديرات الدعم والاصلاح في ظل الهيكل المقترح

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2015:ص 28

الشكل البياني (2) يبين الجمع بين إنخفاض الإستهلاك في ظل إرتفاع التعرفة لفئات متوسطة والعليا من الدخل ، إذ سيؤدي الى ترشيد الإستهلاك مقابل زيادة الإيرادات مع التركيز على القطاع السكني والحكومي بأعتبارهما الأعلى إستهلاكاً من دون القطاعات الاخرى وهو ما يدل على وجود مرونة الطلب بين الإستهلاك والأسعار بعكس ماهي علية في الهيكل القديم إذ تكون مرونة الطلب فيه (صفر) ، كما ينطوي هيكل التعرفة الجديد الى تحقيق إيرادات مالية لقطاع الكهرباء مستقبلية تتزامن مع نمو الإستهلاك من الشرائح الأدنى للإستهلاك وبالتالي فأن الدعم سوف يستمر بالزيادة ولكن بدرجات أدنى عما كان علية في الهيكل القديم . وكذلك يجمع الهيكل المقترح بين التكاليف وكفاءة التعرفة من

خلال إعادة الهيكلة الفنية والتنظيمية لمراحل الإنتاج والنقل والتوزيع لتخفيض التكاليف والتقليل من الدعم لمدخلات الإنتاج سنوياً ، كما يعمل الهيكل الجديد على تحسين الإمتثال في دفع فواتير الكهرباء مقابل تحسين الخدمات .

المحور الثالث : تقدير دالة الطلب على الطاقة الكهربائية في العراق للمدة (2004_2016)

اولاً: مفهوم الطلب على الطاقة

ان المعنى الإقتصادي للطلب يتمثل في رغبة او محاولة اخذ شيء له حاجة ضرورية ذات منفعة إجتماعية او إقتصادية تساعد في خدمة الأفراد الذين يحتاجون هذه الحاجة ، ويعرف الطلب على أنه (كمية السلع التي يرغب الفرد في الحصول عليها ويكون قادراً على شرائها بثمن معين وفي وقتاً معين) **(السالم ،2015: 90)** ، وهو ما يعني حاجة الأفراد للسلع التي يرونها ضرورية لسد احتياجاتهم اليومية وفق أسعار مناسبة لشراء هذه السلع من دون الإضرار بمصلحة المشترين او البائعين كما ان الطلب على السلع والخدمات يتمثل بعدة أنواع رئيسية منها . **(الفهداوي ،2018: 254)**

1- الطلب المشتق : وهو الطلب على سلعة معينة يكون مشتقا من الطلب على سلعة أخرى ، أي بمعنى ان الطلب على الكهرباء يعد طلبا مشتقاً من الطلب على السلع الكهربائية المنزلية او الصناعية .

2- الطلب المشترك : وهو ما يعني الطلب على سلعتان او أكثر في نفس الوقت فالطلب على الكهرباء والطلب على الاسلاك والاجهزة الكهربائية يعد طلباً مشتركاً على السلع في نفس الوقت على حد سواء .

3- الطلب المركب : وهو الطلب على سلعة او خدمة معينة تستخدم لأغراض عديدة أي ان هذه السلع هي ذات منفعة أساسية ، فالطلب على الكهرباء يعد طلباً مركباً وذلك لتعدد استخدامها في الإنتاج الصناعي والزراعي او الأستخدام المنزلي للأجهزة المنزلية .

ثانياً :العوامل المؤثرة في الطلب على الطاقة الكهربائية في العراق

يتأثر الطلب على الطاقة الكهربائية بعدة عوامل تتمثل بنمو عدد السكان وتطور النشاط الإقتصادي للبلد. والتي تعتبر سلعة أساسية لسد أحتياجات الافراد اليومية ، وتساهم في عملية التنمية الإجتماعية والإقتصادية من خلال استخداماتها المتعددة ، ويتأثر الطلب على الطاقة الكهربائية في العراق بعدة عوامل منها إقتصادية على المستوى المحلي للبلد ، فضلاً عن العوامل السياسية والإجتماعية المؤثرة في الطاقة كونها سلعة ذات استراتيجية تتأثر وتؤثر بجوانب عدة منها .**(السالم ،2015: 91)**

1- عوامل إقتصادية : وتتمثل بالظروف المحلية التي تتعلق بالطلب على الكهرباء ومن هذه الظروف كميات الإنتاج من الطاقة الكهربائية السنوية التي يحتاجها العراق والدخل القومي الذي يعكس المستوى المعيشي والرفاهية للأفراد بالبلد ، إذ كلما زاد الدخل القومي ازدادت رفاهية الافراد وبا 29 ـداد الطلب على الطاقة الكهربائية مثلا زيادة اقتناء الاجهزة الكهربائية المنزلية او زيادة استخدامها في الإنتاج الصناعي والزراعي ، إذ ان الطلب على الطاقة الكهربائية له علاقة طردية مع النشاط الإقتصادي وذلك كون القطاعات الصناعية والزراعية ومؤسسات الدولة تعتمد على الطاقة الكهربائية في تشغيلها فضلا عن الوقود المستخدم لها ، أي بمعنى كلما توفرت كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية ادت الى زيادة النشاط الإقتصادي ورفع معدلات التنمية الإقتصادية وتحسين الخدمات الإجتماعية المقدمة للأفراد من قبل الدولة.

2- عوامل سياسية واجتماعية : وتتمثل هذه العوامل بكون الطاقة الكهربائية سلعة ضرورية تتحدد اسعارها وفق تغيرات اسعار النفط العالمية أي يشهد قطاع الكهرباء تغير في التعرفة الكهربائية ، فضلا عن قصور تزويد المحطات بالوقود

الضروري لإنتاج الكهرباء وذلك بسبب المعوقات المالية والإدارية بين مؤسسات الدولة مما يؤدي الى ارتفاع تكاليف انتاج الكهرباء وهذا يؤدي الى تحمل عبء كبير على المستهلكين كون الكهرباء سلعة اساسية ، كما ان الظروف السياسية والإجتماعية في العراق تعاني من تقلبات وازمات تؤثر على الاستقرار الامني وهذا يؤثر على استمرارية انتاج الطاقة الكهربائية طالما هناك عدم وجود استقرار امني يساعد على تشغيل المحطات المنتجة للطاقة وحماية خطوط النقل والتوزيع من الخروقات والتجاوزات الحاصلة على الشبكات الكهربائية .

ثالثاً: أسباب زيادة الطلب على طاقة الكهربائية في العراق

تفاقمت مشكلة الكهرباء في العراق بعد عام (2003) إذ فرضت الحرب مشاكل متعددة على القطاعات والمؤسسات الحكومية ومن ضمنها قطاع الكهرباء ، إذ تضررت محطات الإنتاج وشبكات النقل والتوزيع من خلال تعرضها الى التدمير وتوقفها عن العمل بسبب الظروف الامنية ، كما ان مشاكل تمويل الصيانة والاعمار لقطاع الكهرباء اخذت بدون تخطيط مسبق لإصلاح الكهرباء ، فضلا عن الفساد الاداري والمالي والتدخلات السياسية التي ادت الى ضعف قدرة قطاع الكهرباء على النهوض بالمستوى المطلوب والمقارن لمستوى قطاعات الكهرباء في البلدان العربية والاجنبية ، وبالتالي يمكن تحديد بعض المعوقات التي ادت الى تفاقم مشكلة الكهرباء في العراق منها : **(الطويل ،2013: 87) (وكالة الطاقة الدولية ،2012 :78)**

1_ مشكلة نقص كميات انتاج الكهرباء : وتحدد آثار هذه المشكلة من خلال ضعف القدرة التوليدية للمحطات كونها تضررت بعد الحرب واعمال التخريب ، كما ان عدم وجود رقابة حكومية على صيانة المحطات وقلة الخبرات الإدارية والفنية والمشاريع الاصلاحية التي فشلت في اعادة هيكلة قطاع الكهرباء لاسيما نشاط الإنتاج، فضلا عن نقص تزويد المحطات بالوقود اللازم لتشغيلها وكذلك قصور نشاط التوزيع على تحمل كميات الإنتاج المتزايدة من الطاقة الكهربائية وذلك لكون شبكات التوزيع ومحطاتها ذات تأسيس قديم وتحتاج الى صيانة واستبدال لزيادة قدرتها على توزيع كميات كبيرة من الكهرباء . فضلا عن الفشل الاداري والرقابي من قبل الحكومة في متابعتها لإصلاح قطاع الكهرباء .

2- مشكلة الزيادة في الطلب على الكهرباء : وتتحد 30 هذه الزيادة من خلال تزايد نمو عدد السكان في العراق ، وارتفاع متوسط الدخل القومي للفرد من خلال تغير رواتب موظفي الدولة وتغيير العملة الوطنية بعد عام (2005) ، إذ ازداد الطلب على اقتناء الاجهزة الكهربائية الصناعية والمنزلية تزامنا مع تغير الظروف المناخية للعراق ادى الى حدوث ضغط كبير على قطاع الكهرباء من اجل زيادة الكميات المنتجة من الطاقة الكهربائية الا ان هذا القطاع يعاني من ضعف القدرة لمواجهه زيادة الطلب للكهرباء.

3- السعر التوازني للطاقة الكهربائية : وتعد من ابرز المشاكل الإقتصادية التي يعاني منها قطاع الكهرباء هي مشكلة ارتفاع التكاليف الاجمالية للوحدة المنتجة من الطاقة وذلك بسبب قصور التزويد في مستلزمات الإنتاج فضلا عن اعتماد العراق في تزويد المحطات بالوقود السائل بدل من الغازي والذي يتلف معدات محطات الإنتاج وبالتالي تزداد التكلفة الاجمالية تزامنا مع قصور الكميات المعروضة من الطاقة الكهربائية في تلبية الطلب الحاصل على الكهرباء ، إذ لا يوجد سعر توازني للكميات المعروضة والمطلوبة من الطاقة الكهربائية وانما هناك فائض من العجز في العرض والذي يقدر بحوالي (42%) عن السعر التوازني والذي يمثل نقطة التعادل بين الكميات المنتجة والمطلوبة على الكهرباء وتغير السعر السوقي عن السعر الحقيقي للوحدة المنتجة .

رابعاً: المحددات المؤثرة في دالة الطلب على الطاقة الكهربائية حسب الدراسة

لقد تم الاعتماد على (3) متغيرات رئيسية تؤثر في الطلب على الطاقة الكهربائية في العراق وذلك بحسب الدراسة المختارة لتقدير دالة الطلب على الكهرباء ، ويمكن توضيح هذه المتغيرات وفق النظرية الإقتصادية فيما يأتي :

1- عدد السكان : وقد تم الحصول على البيانات السنوية لهذا المتغير المستقل من قبل بيانات وزارة التخطيط السنوية لعدد السكان ، إذ يوضح الزيادة في الطلب على الطاقة الكهربائية المتاحة عند زيادة عدد السكان وما هو تفسير العلاقة بينهما .

2- الدخل القومي : ولقد تم الحصول على البيانات السنوية لهذا المتغير المستقل من المنشورات السنوية لوزارة التخطيط العراقية، إذ يوضح ما هو تفسير العلاقة بين تغير الدخل القومي وتغير كمية الطاقة المتاحة من الطاقة الكهربائية .

3- اجمالي تكوين رأس المال الثابت : إذ يعتبر من المتغيرات المستقلة المؤثرة في الطلب على الطاقة الكهربائية ، وقد تم الحصول على البيانات السنوية لهذا المتغير المستق 31 خلال المنشورات السنوية لوزارة التخطيط العراقية .

4- كميات الطاقة الكهربائية المتاحة : وهي المتغير التابع الذي يتأثر بالمتغيرات المستقلة والمفترضة حسب الدراسة ، إذ تتأثر حسب نوع العلاقة بين المتغيرات المستقلة سواء كانت موجبة او سالبة ، إذ تم الحصول على البيانات من خلال المنشورات السنوية لوزارة الكهرباء العراقية .

الاستنتاجات.

1- ان الخصخصة سياسة إقتصادية جاءت كجزء من برامج اصلاحية متكاملة طبقتها الدول المتقدمة والنامية التي تنتهج الرأسمالية والاشتراكية ، وذلك من اجل مواكبة التطور الإقتصادي للبلدان من خلال تبني سياسات إقتصادية ناجحة .

2- ان لسياسة الخصخصة ابعاد إقتصادية وسياسية واجتماعية تختلف من دولة الى اخرى ، إذ تتحقق من خلال التحول لاقتصاد السوق الحر وفق تشريعات قانونية خاصة بها وخطط اصلاحية لتهيئة المؤسسات والقطاعات الإقتصادية لإعادة الهيكلة الإدارية والفنية لها .

3- للخصخصة أساليب متعددة ولكل اسلوب منها مزايا وسلبيات ، ولذلك يتطلب قبل الشروع بتطبيق الخصخصة ان يتم اختيار الاسلوب الانسب للقطاعات او المؤسسات التي يراد خصخصتها من خلال دراسة متكاملة لتكون النتائج المطلوبة ذات ايجابية وليست سلبية ومؤثرة على النشاط الإقتصادي .

4- وجود سياقات زمنية تعمل على اعطاء مراعاة لقدرة السوق لاستيعاب المشروعات او القطاعات المعروضة للبيع ، وكذلك الاستفادة من الآراء والافكار الناتجة من ردود الافعال لتقييم وتسعير القطاعات و معرفة المراحل التالية من عمليات الخصخصة .

5- تتطلب الخصخصة القيام بأعمال ترويجية لسياسة الخصخصة قبل تطبيقها وذلك من اجل توضيح الكثير من المفاهيم والخطط الإقتصادية التي تتبناها الدول للمصالح العامة ولكي لا يحصل هناك بعض المفاهيم الخاطئة التي تنتج عن قلة المعلومات الإقتصادية للأفراد .

6- تتطلب الخصخصة استكمال الاطر القانونية والمؤسساتية قبل تطبيقها ووضع الضوابط لعمليات تحويل ملكية المؤسسات العامة الى القطاع الخاص ، وذلك لمنع استحواذ فئات معينة من المجتمع ذات المقدرة المالية الكبيرة على

هذه المؤسسات التي سيتم خصخصتها ومنع التلاعب باسعار البيع لمنتجاتها عن القيمة الحقيقية لها ورفع تكلفة الإنتاج .

7- وجود رقابة من قبل الحكومة على المؤسسات التي تمت خصخصتها وذلك من اجل متابعة عملها وفق خدمة المصالح العامة وعدم الاضرار بها .

8- تعمل الحكومة على وضع شروط واتفاقيات مع الشركات الخاصة او المستثمرين لتحمي العاملين لدى المؤسسات والقطاعات التي سيتم خصخصتها من خلال عدم المساس بالأجور والرواتب التي يستحقونها لقاء عملهم وعلى حصولهم للضمان الاجتماعي كما تعمل الحكومة على تحويل العاملين لقطاعات إقتصادية اخرى في حالة وجود زيادة في اعدادهم .

9- الاستفادة من تجارب الخصخصة الناجحة في الدولة المتقدمة والنامية لمعرفة الاساليب والخطط الاصلاحية التي استخدمت ومدى امكانية نجاحها من خلال تطبيقها .

10- حسن استخدام العوائد المالية للخصخصة من قبل الدولة من خلال تحديد اهداف مسبقة لهذه العوائد للاستفادة منها في سداد المديونية الخارجية او الداخلية او استخدامها في تنمية مشاريع إقتصادية اخرى تساهم في زيادة النشاط الإقتصادي.

11- عدم تهميش دور القطاع العام من خلال تطبيق سياسة الخصخصة لمختلف القطاعات العامة ، واعطاء الدور الاساسي في عملية التنمية الإقتصادية مع مشاركة القطاع الخاص كدور مساهم ومساعد للقطاع العام .

التوصيات.

1- ان يتم تطبيق الخصخصة وفق اسس إقتصادية صحيحة مع مراعاة الواقع للنشاط الإقتصادي العراقي ، اي بمعنى ان لا تطبق بشكل صادم من دون معرفة النتائج الايجابية او السلبية التي تحدث للنشاط الإقتصادي ، وذلك لان الخصخصة تمثل اتجاه واضح لإعطاء دور فعال للقطاع الخاص بعملية التنمية الإقتصادية في العراق .

2- ان يكون اتخاذ القرار بالشروع بسياسة الخصخصة هو قرار وطني من دون وجود تدخلات خارجية . كما يكون تدخل المنظمات الدولية وصندوق النقد والبنك المركزي بصفة استشارية فقط من خلال استفادة من مقترحات الخبراء والإقتصاديين المعنيين بعملية الخصخصة .

3- اعداد خطط اصلاحية وهيكلية للمؤسسات والشركات في كافة القطاعات العامة والتي تمتلكها الدولة من اجل تقييم الشركات والمؤسسات الخاسرة التي سيتم طرحها للبيع وماهي الشركات التي ستبقيها الدولة تحت ملكيتها .

4- ضرورة فتح المجال للقطاع الخاص بالاستثمار في النشاط الإقتصادي العراقي سواء ان كان محلي او اجنبي وعلى شرط ان تتوفر فيهما القدرة المالية والخبرات الإدارية والفنية في ملكية مشروعات عامة تعمل على خدمة مصالح المجتمع من دون الاضرار بها .

5- قطاع الكهرباء في العراق من القطاعات المهمة والتي عانت على مدى السنوات السابقة من الاهمال وفشل الخطط الاصلاحية ، لذلك يتطلب عملية تحويل نشاطاته للخصخصة بشكل جزئي او كلي ، للتخلص من عمليات الهدر المالي والفساد الاداري ليصبح القطاع كجهة مستقلة بعيدة عن المحسوبية والتدخلات السياسية .

5- ان تكون سياسة الخصخصة في العراق هي كنهج اقتصادي جديد وليست عبارة عن سياسة طارئة مؤقتة فقط ، اي ان الخصخصة يجب ان يكون لها دور مستقبلي في العراق .

6_ ضرورة تحديد الدعم الحكومي في قطاع الكهرباء وعلى ان يكون هادف للطبقات ذات الاستهلاك الاقل للطاقة الكهربائية وذلك من اجل عدم الاضرار بها وتحقيق التوازن بين فئات الاستهلاك المختلفة ، كما تعمل الحكومة على التقليل من الدعم الشامل وتخصيص نسبة منه لكل فئة استهلاكية وعلى حسب تعرفتها الكهربائية المحددة مسبقاً.

7- وجود الدور الرقابي على اساليب الخصخصة في تم تطبيقها وذلك من اجل الاشراف على عمليات الإنتاج وتقديم الخدمات بجودة عالية للمستهلكين وعلى عدم التلاعب بأسعار الخدمات او رفع التكاليف الإنتاجية لها او التقليل من الإنتاج لغرض الاحتكار .

8- ضرورة توجهه قطاع الكهرباء لمراحل متقدمة من انتاج الطاقة الكهربائية ضمن استخدام الطاقة المتجددة وذلك من اجل مواكبة التطور الحاصل في القطاعات الكهربائية العالمية وكذلك العمل على استدامة انتاج الطاقة الكهربائية بطرق جديدة تلبي الطلب المتزايد على الكهرباء وكذلك التقليل من الانبعاثات والتلوث الحاصل بسبب المحطات الإنتاجية للكهرباء .

المصادر :

1- الابرش ، محمد سعيد و نبيل مرزوق (1999) الخصخصة آفـاقها وابـــعادها ، ط1، دار الفكر ، دمشق .

2- أسماعيل والهايشة (2011) الخصخصة وأثرها على التنمية في الوطن العربي ، ط1، دار الالوكة ،الرياض.

3- البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، وثيقة برنامج لقرض مقترح بقيمة (1,2) مليار دولار للعراق (2015) ، منظمة الامم المتحدة ، نيويورك.

4- البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، وثيقة برنامج لقرض مقترح بمبلغ (1443.82) مليون دولار للعراق (2016) ، منظمة الامم المتحدة ، نيويورك .

5- بن أوانج، محمد صبري (2000) الخصخصة في تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص في ضوء الشريعة الاسلامية ، ط1 ، دار النفائس ، عمان .

6- جمال ،احمد (2007) الخصخصة ، ط1، دار نهضة مصر ، القاهرة .

7- الربيعي ، عبدة محمد (2004) الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية ، ط1، مكتبة مدبولى، القاهرة.

8- الزعارير، محمود مصطفى (2004) سياسة التخاصية ، ط1، دار الثقافة ، عمان .

9- سافاس ،هافس (1989) التخاصية المفتاح لحكومة أفضل ، سارة ابو الرب، ط1، مركز الكتب الاردني ، عمان .

10- السالم ، رجاء عبد الله عيسى (2015) قياس الطلب على الطاقة في العراق للمدة (1995-2012) ، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية (المجلد 8، 4) ، العراق .

11- شبكة الإقتصاديين العراقيين ، تقرير إعادة هيكلة قطاع الكهرباء في العراق ودور القطاع الخاص لسنة 2013 www.iraqieconomists.net

12- الظاهر، محمد عبدالله (2004) الضرورات التي تفرضها سياسة الخصخصة في مجال علاقات العمل ، ط1، منشورات الحلبي ، بيروت.

13- عبوي ، زيد منير (2007) الخصخصة في الادارة العامة ، ط1 ، دار دجلة ، عمان .

14- الفهداوي ، خميس ، الفهداوي ، محمود (2018) تقدير وتحليل دوال الطلب على التيار الكهربائي في العراق للمدة (2000-2015) ، مجلة كلية المعارف الجامعة (المجلد19-العدد 26) ، العراق .

15- قندح ، علي شحادة (2003) التخاصية ، ط1، دار مجدلاوي ،عمان.

16- الكرعاوي ، حسين علي عبد (2018) الدولة والقطاع الخاص في العراق ، ط1 ، مركز العراق للدراسات ، بغداد

17- مركز البيان للدراسات والتخطيط (2017) تقييم للإصلاحات في قطاع الكهرباء في العراق ، العراق.

18- مركز بروكنجز الدوحة (2015) إصلاح قطاع الكهرباء في العراق ، قطر.

19- ماهر، احمد (2003) الخصخصة ، ط1، الدار الجامعية ، القاهرة .

20- **المشاقبة ، ابراهيم عواد (2013) أثر الخصخصة على أدارة تطوير المنتجات ، ط1، دار اليازوري العلمية، عمان .**

21- مؤتمر الطاقة العربي (2014) الورقة القطرية لجمهورية العراق ، الامارات.

22-النجار وآخرون (2010) الخصخصة وتحديات التنمية المستدامة في الاقطار العربية ، ط1، المنظمة العربية لمكافحة الفساد ، بيروت.

23- هيئة المستشارين لمجلس الوزراء العراقي التقرير السنوي لسنة 2015 إعادة هيكلة الشركات العامة ، العراق.

24- وكالة الطاقة الدولية ، تقرير آفاق الطاقة في العراق لسنة 2012 .

25- وزارة الكهرباء العراقية ، المنشورات السنوية لوحدة الإنتاج للمدة (2004-2016)، العراق.